

[English version](#)

دولة فلسطين  
وزارة المالية



# التطورات المالية وأداء الاقتصاد الكلي

---

السنة المالية 2020

وحدة الاقتصاد الكلي والتحليل المالي

آذار 2021

## المحتويات

3	.....	مقدمة
5	.....	التطورات الاقتصادية
5	.....	الاقتصاد العالمي
10	.....	التطورات بالاقتصاد الفلسطيني
15	.....	التطورات المالية خلال عام 2020
		Macroeconomic Developments..... 26
		World's Developments..... 26
		Developments in Arab countries..... 28
		Palestinian Economic Developments..... 32
		Fiscal Developments during 2020..... 36
42	.....	الملاحق الاحصائية
42	.....	Statistical Appendix

**وزارة المالية**  
**وحدة الاقتصاد الكلي**  
**التقرير السنوي 2020**  
**التطورات المالية وأداء الاقتصاد الكلي**

**مقدمة**

شهد عام 2020 تغيرات وتحديات على عدة مستويات على مستوى العالم أجمع؛ حيث شكلت جائحة كوفيد-19 تهديداً على جميع مناحي الحياة حيث فرضت تحديات هائلة على الأنظمة الصحية، وأدت إلى عمليات إغلاق واسعة النطاق شملت إغلاق مؤسسات الأعمال والتعليم وفقدان الوظائف؛ مما أدى إلى هبوط غير مسبوق في الاقتصاد العالمي.<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أن التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 لن يعتمد فقط على حجم تدابير التحفيز والتوزيع السريع للقاحات، ولكن أيضاً على جودة وفعالية هذه التدابير لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، بالإضافة إلى الاستثمار اعتماداً على السياسات الحكيمة والاستثمارات المؤثرة والنظام متعدد الأطراف القوي والفعال الذي يضع البشر في قلب جميع الجهود الاجتماعية والاقتصادية.

انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.3 بالمائة خلال عام 2020، ما يعادل زيادة تفوق مرتين ونصف الانكماش الناتج عن الأزمة المالية العالمية لعام 2009. شهدت الاقتصادات المتقدمة انكماشاً أكثر من الاقتصادات الأخرى للعام 2020 بسبب الإغلاق الاقتصادي وما تلاه من موجات الجائحة. أما البلدان النامية فقد شهدت انكماشاً أقل حدة بنسبة تقارب 2.5 بالمائة.

أما بالنسبة للفقير؛ فقد دفع حوالي 131 مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر في عام 2020، والعديد منهم من النساء والأطفال وأفراد المجتمعات المهمشة؛ حيث تشكل النساء أكثر من 50 بالمائة من القوة العاملة في قطاعات العمل عالية المخاطر وكثيفة العمالة والخدمات، مثل البيع بالتجزئة والضيافة والسياحة والتي تعتبر من أكثر القطاعات تضرراً من الإغلاق.

تقلصت التجارة العالمية بنحو 7.6 بالمائة خلال عام 2020 على خلفية الاضطرابات الهائلة في سلاسل التوريد العالمية والتدفقات السياحية. كانت التوترات التجارية المستمرة ما بين الاقتصادات الكبرى وحالات الجمود في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف مقيدة للتجارة العالمية قبل الوباء.

من ناحية أخرى، حالت تدابير التحفيز الضخمة والبالغة 12.7 تريليون دولار أمريكي، دون حدوث انهيار كامل للاقتصاد العالمي وساعدت على تجنب وقوع كساد كبير. ومع ذلك، فإن التباين الصارخ في حجم حزم التحفيز التي تم طرحها من قبل البلدان المتقدمة والنامية سيضعها على مسارات مختلفة للتعافي. وكان نصيب الفرد من الإنفاق التحفيزي من قبل البلدان المتقدمة أعلى بنحو 580 مرة من مثيله في أقل البلدان نمواً على الرغم من أن متوسط دخل الفرد في البلدان المتقدمة يفوق بـ 30 مرة فقط متوسط دخل الفرد في أقل البلدان نمواً. ويبرز هذا التفاوت الكبير الحاجة إلى مزيد من التضامن والدعم الدوليين، بما في ذلك تخفيف عبء الديون، لفائدة أضعف مجموعة من البلدان. أدى هذا إلى زيادة الدين العام على مستوى العالم بنسبة 15 بالمائة، وسيثقل هذا الارتفاع الهائل في الديون كاهل الأجيال القادمة، ما لم يتم توجيه جزء كبير منه إلى الاستثمار المنتج والمستدام، وتحفيز النمو.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> دعم البلدان في أوقات لم يسبق لها مثيل. البنك الدولي، التقرير السنوي 2020.  
<sup>2</sup> تقرير أممي: التعافي الاقتصادي هش، والنمو خلال العام الحالي سيعوض بالكاد خسائر عام 2020. أخبار الأمم المتحدة، كانون الثاني 2021.

شهد الاقتصاد خلال العام 2020 حالة من الضعف والتراجع المدفوعة بأثر أزمة كوفيد-19 وكذلك أزمة المقاصة المتجددة والتي بدت آثارها واضحة خلال الربع الثاني والثالث من العام. وبالرغم من التوصل لتسوية فيما يخص المقاصة أواخر شهر تشرين الثاني وكذلك تخفيف الحكومة للإجراءات والقيود المطبقة للحد من انتشار كورونا في إطار الموازنة بين الصحة والاقتصاد وبدء تعافي الدورة الاقتصادية إلا أن حالة الانكماش الاقتصادي بقيت هي المسيطرة على أرض الواقع.

تباينت التقديرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي مع نهاية العام 2020 وفق جهات مختلفة وذلك بالاعتماد على فرضيات وعوامل مختلفة تم أخذها بعين الاعتبار، فتشير التقديرات أن النمو الحقيقي تراجع بما يقارب 12 ، 11 ، 8 بالمئة وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد، البنك الدولي على التوالي. وتجدر الإشارة، بأن هذه التقديرات قابلة للتعديل بمجرد صدور البيانات الفعلية<sup>3</sup>.

من المتوقع خلال العام 2021، أن ينمو الاقتصاد بحوالي 6 بالمئة إلى جانب تحسن حالة التجارة الخارجية، ولكن تبقى حالة عدم الاستقرار وعدم اليقين هي المحرك في الاقتصاد خلال الفترة القادمة في ظل المتغيرات السياسية والصحية على الصعيد المحلي والخارجي.

تأثر القطاع المصرفي الفلسطيني بتطورات الاقتصاد الأخيرة، فزادت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع العام خلال العام 2020 بصورة واضحة بل يمكن القول بأنها الأعلى مقارنة بالسنوات السابقة، بينما تراجعت حصته من الودائع وذلك ارتباطاً بأزمة كوفيد-19 وأزمة المقاصة المتجددة التي دفعت الحكومة للاستدانة من البنوك المحلية لتغطية التزاماتها، أضف إلى ذلك تزايدت نسبة القروض المتعثرة وكذلك الشيكات المعادة في ظل الاقتطاعات من رواتب الموظفين باعتبارهم يمثلون قاعدة عملاء كبيرة (الملحق الإحصائي، الجدول 1). وتجدر الإشارة، أن الإقراض المصرفي التراكمي للقطاع العام بلغ نهاية العام 2020 مايقارب 2.2 مليار دولار.

<sup>3</sup> سيتم التركيز في التقرير على تقديرات و تنبؤات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## التطورات الاقتصادية

### الاقتصاد العالمي

في أعقاب الأزمة الصحية والاقتصادية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، يبدو الاقتصاد العالمي وكأنه خارج من واحدة من أشد حالات الركود حيث انكمش بحوالي 4.3 بالمئة، ليبدأ مرحلة تعافٍ ضعيفٍ مواجهاً بذلك تحديات جمة تتجاوز الأفق الاقتصادي على المدى القصير – في الصحة العامة، وإدارة الدين وسياسات الموازنة وأنشطة البنوك المركزية والإصلاحات الهيكلية – في الوقت الذي يسعون فيه لضمان أن يكتسب هذا التعافي العالمي الذي لا يزال هشاً، قوة دفع لا بأس بها ويرسي الأساس لنمو وتنمية قويين على المدى البعيد.<sup>4</sup>

بحسب التقديرات فإن انهيار النشاط الاقتصادي العالمي في 2020 كان أقل شدة بقليل مما كان متوقفاً في السابق، وذلك لأسباب على رأسها الانكماش الأقل حدة في الاقتصادات المتقدمة والتعافي الأكثر قوة في الصين. في المقابل فإن تعطل النشاط في أغلبية اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية كانت أشد حدة مما كان متوقعاً.

**في الاقتصادات المتقدمة**، تعثر الانتعاش الناشئ عقب ارتفاع الإصابات مجدداً، مما أدى إلى بطء التعافي ومواجهة كثير من التحديات، حيث خلفت الجائحة آثاراً معاكسة مستمرة على النشاط الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تفاقم التباطؤ في النمو العالمي المتوقع على مدى العقد القادم بسبب نقص الاستثمار، وانخفاض التوظيف وتراجع القوى العاملة في العديد من الاقتصادات المتقدمة.

**أما على صعيد النمو في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية**، فقد كان أكثر حدة مما كان متوقعاً، إذ أثرت صدمة النمو على ميزانيات الأسر المحرومة وميزانيات الشركات.

في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ انخفض النمو بحوالي 4.9 بالمئة، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تسببت الجائحة في تراجع النمو فيها بحوالي 5 بالمئة عام 2020، وتساعدت حدة خسائر التوظيف في العديد من الاقتصادات ولا يزال معدل التوظيف منخفضاً. تراجع النمو في أوروبا وآسيا الوسطى بحوالي 5.2 بالمئة. أما في أفريقيا جنوب الصحراء فقد تراجع بحوالي 6.1 بالمئة. بينما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تراجع النمو بحوالي 7.9 بالمئة، وأخيراً حظيت جنوب آسيا على أعلى نسبة تراجع في النمو حيث قدر بحوالي 11 بالمئة.<sup>5</sup>

**تراجع التضخم الأساسي** على مستوى العالم إلى 1.8 بالمئة في 2020، وكذلك استمر هبوط التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة إلى دون المستوى المستهدف، مثل مناطق اليورو واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغ معدل التضخم الأساسي نحو 1.3 بالمئة، بينما سجل معدل التضخم السنوي للمشتريات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 ما يقارب 1.85 بالمئة، كذلك استمر هبوط التضخم الأساسي في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، فيما عدا دول قليلة مثل الأرجنتين وتركيا وفنزويلا ولبنان. ويعود السبب في انخفاض معدل التضخم إلى تراجع القوى الشرائية لدى الأفراد نتيجة ضعف الدخل والتخوف من الوضع الراهن وذلك على الرغم من قيام البنوك المركزية العالمية باتباع سياسات توسعية لزيادة السيولة بالأسواق للخروج من حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد في أنحاء العالم.

شهد الاقتصاد العالمي انخفاضاً في معدلات الفائدة التي تسهم في تقليل تكلفة التمويل الدولي، حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في انخفاض هذه المعدلات عن طريق البنك الفيدرالي الذي اتجه إلى خفض سعر الفائدة للمرة الثانية على التوالي ليتراوح ما بين صفر و0.25 بالمئة للعام الحالي، حيث يعد هذا المعدل الذي كان محدداً قبل الأزمة المالية العالمية، متعهداً الفيدرالي بإبقائها عند هذا المعدل إلى حين التأكد من تخطي الاقتصاد تداعيات نفى جائحة كوفيد-19. ودفع هذا القرار إلى توجه 21 بنكاً مركزياً حول العالم مثل

<sup>4</sup> توطئة - تقرير الأفق الاقتصادية العالمية الصادر في يناير/كانون الثاني 2021. مدونات البنك الدولي، يناير 2021.

<sup>5</sup> الأفق الاقتصادية العالمية. البنك الدولي 2020.

منطقة اليورو وبعض أسواق الخليج لأسعار فائدة صفرية على الودائع، فيما تطبق ثلاث دول أخرى فائدة سالبة لمواجهة ركود النمو الاقتصادي.

هو الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً نحو 49 بالمئة في النصف الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من 2019، ثم اتجه صوب الانخفاض بحوالي 40 بالمئة خلال 2020 بأكمله. تجدر الإشارة الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحولت الى سالبة للمرة الأولى على الإطلاق، لتتخفص إلى -7 مليار دولار في 2020 مقابل 202 مليار دولار في 2019.

**انخفضت التدفقات بشكل قوي في إيطاليا والولايات المتحدة والبرازيل وأستراليا، وعلى النقيض من ذلك خالفت الصين الاتجاه العام،** فخلال الـ9 أشهر الأولى من 2020 زاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بما يقارب 2.5 بالمئة في خدمات التجارة الإلكترونية والخدمات التكنولوجية المتخصصة والأبحاث والتطوير.

وصل الدين العالمي لمستوى قياسي مرتفع متجاوزاً 277 تريليون دولار بنهاية 2020 مع مواصلة الحكومات والشركات حول العالم زيادة الإنفاق لمواجهة جائحة كوفيد-19، حيث تضخم الدين بالفعل بحوالي 15 تريليون دولار بنهاية سبتمبر 2020 مقارنة بتحقيقه 272 تريليون دولار بنهاية سبتمبر 2019. جدير بالذكر أن النسبة الأكبر من الديون العالمية تتركز في الأسواق المتقدمة، حيث قفز إجمالي ديونها إلى 432 بالمئة مقارنة بـ380 بالمئة من العام الماضي، وبلغت في الأسواق الناشئة نحو 250 بالمئة، وسجلت الصين 335 بالمئة، فيما يتجه إجمالي الدين الأمريكي لتجاوز الـ80 تريليون دولار في 2020، مقابل تحقيقه 71 تريليون دولار في 2019، بينما في منطقة اليورو زاد الدين 1.5 تريليون دولار ليصل إلى 53 تريليون دولار بنهاية سبتمبر 2020.

أما فيما يخص التجارة العالمية، فقد أشارت البيانات الى أنها انخفضت بنسبة 9.2 بالمئة فقط من حيث الحجم في 2020. على النقيض من ذلك، ارتفعت التجارة الدولية في معدات الوقاية الشخصية بما يقارب 49 بالمئة خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بقيمة 98 مليار دولار، منها 71 مليار دولار للأقنعة الواقية، حيث تمكنت الصين وحدها من تصدير 43.8 بالمئة من جميع معدات الحماية الشخصية. كما ترى منظمة التجارة العالمية أن وتيرة النمو يمكن أن تتباطأ بمجرد استنفاد الطلب وتجديد مخزونات الشركات، لتتخفص بنسبة 7.2 بالمئة خلال 2021، كما أنه من المتوقع زيادة حجم تجارة السلع بنسبة 3 بالمئة<sup>6</sup>.

**لحق سوق العمل في جميع دول العالم ضرر كبير عام 2020 جراء جائحة كوفيد-19؛** حيث أظهرت الأرقام الأخيرة أن 8.8 بالمئة من ساعات العمل العالمية فقدت خلال العام الماضي بأكمله (مقارنة بالربع الرابع من عام 2019)، أي نحو 255 مليون وظيفة بدوام كامل. وهذا يعادل تقريباً أربعة أضعاف الخسارة المسجلة في الأزمة المالية العالمية لعام 2009.

يعود السبب في هذه الخسائر الى تخفيض ساعات عمل الذين مازالوا يعملون أو الارتفاع غير المسبوق في عدد الذين فقدوا وظائفهم، ويصل إلى 114 مليون شخص. والملفت أن 71 في المئة من خسائر الوظائف (81 مليون شخص) حصل بسبب اليأس في البحث عن عمل وليس البطالة، أي أن الناس تركوا سوق العمل لأنهم غير قادرين على العمل، إما بسبب قيود الوباء أو ببساطة لأنهم توقفوا عن البحث عن عمل.

أدت هذه الخسائر الهائلة إلى انخفاض دخل العمل العالمي بنسبة 8.3 بالمئة (قبل إدراج تدابير الدعم)، أي نحو 3.7 تريليون دولار أمريكي أو 4.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

تجدر الإشارة الى أن الضرر الأكبر لحق بالنساء في سوق العمل مقارنة مع الرجال، فقد خسرت 5 بالمئة من نساء العالم وظائفهن مقابل 3.9 بالمئة للرجال. وبالتحديد، كانت النساء أكثر عرضة من الرجال للخروج من سوق العمل أو لحالات اليأس في البحث عن عمل. أضف

<sup>6</sup> الوطن. «كورونا 2».. هل يصمد اقتصاد العالم في 2021؟!، يناير 2021.

الى ذلك تضرر العمال الأصغر سناً أكثر من غيرهم، إما بخسارة وظائفهم أو مغادرة قوة العمل أو تأخير الالتحاق بها. فقد خسر 8.7 في المئة من الشباب 15-24 سنة وظائفهم، مقابل 3.7 بالمئة للراشدين.

كان القطاع الأكثر تضرراً هو الفنادق والمطاعم، حيث انخفض عدد الوظائف فيها بأكثر من حوالي 20 بالمئة، يليه تجارة التجزئة والتصنيع. وفي المقابل، ازداد عدد الوظائف في قطاعات الإعلام والاتصالات والبنوك والتأمين في الربعين الثاني والثالث من عام 2020. كما سُجلت زيادات بسيطة في الصناعات الاستخراجية والمرافق العامة.<sup>7</sup>

### التطورات الاقتصادية في الوطن العربي

هناك ضغوطات على الموازنات العربية نتيجة لمجموعة من العوامل التي تتمثل في تراجع متوقع للإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة وللايرادات الضريبية في الدول المستوردة له في الوقت الذي يفرض فيه انتشار الفيروس تحديات تتعلق بضرورة استجابة الحكومات السريعة بزيادة مستويات الانفاق العام الموجه لدعم القطاعات الصحية ولضخ المزيد من التمويل لتخفيف الأثر الاقتصادي ودعم القطاعات والفئات المتضررة.

يحتمل تراجع صادرات الدول العربية للطلب العالمي بما لا يقل عن 50 بالمئة سواء في الدول العربية المصدرة للنفط أو المستوردة له، وهو ما سوف ينعكس على مستويات الطلب الخارجي الذي يعد مسؤولاً عن توليد نحو 48 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم تراجع محتمل للصادرات النفطية وغير النفطية. على الأخص سوف تتأثر الاقتصادات العربية بتباطؤ الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين، حيث تُعتبر الدول المتأثرة حالياً من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كونها تستوعب 65 بالمئة من الصادرات العربية.

تأثرت القطاعات الانتاجية في الدول العربية سلباً بسبب التوقف الجزئي للإنتاج المحلي خاصة في قطاع الخدمات على رأسها قطاعات السياحة والنقل والتجارة الداخلية والخارجية والصناعات التحويلية. جدير بالذكر أن هذه القطاعات مسؤولة عن توليد ما يقارب 40 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية.

تعيش الدول المصدرة للنفط صدمة مزدوجة جراء جائحة كورونا، فمن جهة تعاني الاقتصادات من الإغلاقات المتكررة وضعف الحركة الاقتصادية، ومن جهة أخرى يؤثر تراجع أسعار النفط بعمق في موازنات الدول وقدرتها على الإنفاق حيث عانت هذه الدول من انخفاض أسعار تلك المادة الحيوية بسبب تراجع الطلب العالمي بما يقارب الـ10 مليون برميل يومياً بسبب الأزمة الصحية.<sup>8</sup>

من المتوقع تأثر معدلات التضخم في عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19- على مستويات العرض والطلب وانخفاض الأسعار العالمية للنفط؛ حيث تأثرت الدول العربية المستوردة للنفط بسبب تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض محتمل لمستويات التصدير نتيجة انتشار الفيروس، ولتحويلات العاملين في الخارج التي تسهم بنسب تفوق 10 بالمئة من الناتج في بعض هذه الدول وهو ما قد يولد ضغوطات على العملات المحلية بالنسبة للدول التي ترتبط بنظم أسعار صرف مرنة ويرفع من كلفة سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي.

ارتفع المستوى العام للأسعار في بداية عام 2020 في السعودية نتيجة لارتفاع مستويات أسعار كل من المطاعم والفنادق، والسلع والخدمات الشخصية، الأغذية والشروبات، الصحة والتعليم، والتبغ، تآثيث وتجهيزات المنزل، والنقل، والترفيه والثقافة. في حين تراجع أسعار كل

<sup>7</sup> منظمة العمل الدولية: توقعات بحصول تعافي غير مؤكد وغير منتظم بعد أزمة سوق العمل غير المسبوقة. منظمة العمل الدولية، يناير 2021.

<sup>8</sup> INDEPENDENT عربية. كورونا يكبد الاقتصاد العالمي 12 تريليون دولار من الخسائر، ديسمبر 2020.

من السكن والمياه والكهرباء والغاز والملابس والأحذية والاتصالات. من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في السعودية خلال عام 2020 و2021 انعكاساً للتعافي الملموس في القطاع الخاص وأثره على زيادة مستويات الاستهلاك.

أما معدلات التضخم في باقي منطقة الخليج العربي كانت متباينة؛ من المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً في الإمارات للعام 2020، بسبب التباطؤ الاقتصادي وانخفاض أسعار الطاقة والتراجع في المستوى العام للأسعار. أما فيما يخص قطر، فمن المتوقع ارتفاع معدل التضخم بما يعكس ضغوط الأسعار المعتدلة الناشئة من الغذاء والوقود والخدمات المختارة. من المتوقع تأثر معدل التضخم الكويتي خلال العام 2020 وتراجع الأسعار العالمية للنفط العالمية للنفط واثارها المحتملة على مستويات الأسعار المحلية. من المتوقع استمرار ارتفاع معدل التضخم البحريني كمحصلة للتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وخاصة جائحة كوفيد-19- والتغيرات في أسعار النفط العالمية وأثرها على المستوى العام للأسعار. أما في سلطنة عمان على صعيد التوقعات للعام 2020 من المتوقع ارتفاع معدل التضخم كنتيجة للتأثير المتوقع لجائحة كوفيد-19- على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات.

**بالانتقال الى العراق**، من المتوقع ارتفاع أسعار السلع المستوردة لاسيما أن العراق يعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية احتياجاته من في ظل الاضطرابات التي تشهدها السلع والخدمات خاصة حركة الشحن العالمية.

**في اليمن**، نتيجة لتأثر حجم المعروض من السلع والخدمات بسبب الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد خلال الفترة الأخيرة يتوقع بقاء معدل التضخم مرتفعاً خلال عامي 2020 و2021.

من المتوقع أيضاً استقرار معدلات التضخم في **مصر** كمحصلة لتراجع مستويات الطلب الكلي متأثراً بجائحة كوفيد-19- وظهور بعض الضغوط التضخمية التي قد تظهر نتيجة للضغوطات على قيمة العملة المحلية مع التراجع المتوقع في المتحصلات من النقد الأجنبي.

فيما يخص **الجزائر** من المتوقع مواصلة معدل التضخم الارتفاع كنتيجة للأثر المتوقع لتذبذب أسعار المواد الغذائية نتيجة للظروف المناخية، والأوضاع الداخلية في دول الجوار ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر. **بالإضافة الى ذلك**، أثرت التطورات المرتبطة بكل من جائحة كوفيد-19-، وأسعار النفط العالمية على مستويات الأسعار المحلية. من المتوقع بقاء معدلات التضخم مرتفعة في تونس بسبب الآثار الاقتصادية الناشئة عن الجائحة والضغوطات على قيمة العملة المحلية. أما في **المغرب** من المتوقع تراجع معدل التضخم خلال عام 2020 بما يعكس تباطؤ الطلب الخارجي والتطورات في الظروف المناخية المؤثرة على أسعار السلع الزراعية.

سوف تساهم الإصلاحات المالية والنقدية التي يتم تطبيقها في السودان بشكل تدريجي في امتصاص جانب من الضغوط التضخمية، إلا أنه من المتوقع استمرار بقاء معدلات التضخم مرتفعة خلال هذه الفترة. أما في **موريتانيا**، من المتوقع استقرار نسبي للمستوى العام للأسعار خلال العام الحالي.

**في لبنان**، من المتوقع بقاء معدلات التضخم مرتفعة خلال أفق التوقع بما يعكس بشكل رئيس الضغوطات على الأسعار المحلية والعملة المحلية في ظل تأثر مستويات الناتج المحلي.

من المتوقع ارتفاع الضغوط التضخمية في **الأردن** بما يعكس بعض التحديات التي تواجه سلاسل الامداد وقطاع التجارة المرتبطة بظهور جائحة كوفيد-19- ومواصلتها الارتفاع في عام 2021 مع تحسن مستويات الطلب الكلي.<sup>9</sup>

<sup>9</sup> تقرير افاق الاقتصاد العربي. صندوق النقد العربي، أبريل 2020.



من المتوقع أن تتقلص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية، ما قد يدفع أكثر من 8 ملايين شخص إضافي إلى الدخول ضمن دائرة الفقر، خاصة في القطاع غير النظامي ولا سيما غير المشمولين بأنظمة الحماية الاجتماعية أو التأمين ضد البطالة.

كذلك أثرت جائحة كوفيد-19- على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تسهم بنحو 45 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو ثلث فرص العمل المولدة في القطاع الرسمي خاصة على قطاع السياحة نتيجة القيود على السفر، خاصة في دول مثل المغرب وتونس اللذين يعتمد اقتصادهما على السياحة والعاملين بقطاع الطيران والضيافة خاصة شركات الطيران الخليجية الثلاث الكبرى، طيران الإمارات والاتحاد للطيران والخطوط الجوية القطرية. فضلاً عن التأثير على الخدمات الصحية والاجتماعية وبرامج الدعم النقدي للفقراء، وغيرها من البرامج الاجتماعية.

أضف إلى ذلك التوقعات التي تشير إلى أن هناك انخفاض في الناتج المحلي بنسبة 45 بالمئة بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا للعام 2020.

من المقدر أن تخسر الدول العربية نحو 1.7 مليون وظيفة عام 2020 مع ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1.2 بالمئة بسبب تعطل أنشطة اقتصادية ونقص النمو في المنطقة العربية؛ مع العلم أن آثار الأزمة ستطول كافة فئات المجتمع، ولا سيما الطبقات الضعيفة والأكثر احتياجاً للمساعدات الحكومية. بشكل خاص أثرت جائحة كوفيد-19- على قطاع الخدمات، كما أدى نتيجة ممارسات التباعد الاجتماعي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وبعض المستلزمات الطبية الوقائية، وذلك رغم جهود الحكومات الحثيثة لمواجهة آثار الجائحة.

ارتفاع في معدلات البطالة على ضوء تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية الموفرة لفرص العمل نتيجة جائحة كوفيد-19 خاصة قطاع السياحة الذي تسهم كل فرصة عمل مباشرة فيه إلى توليد خمس فرص عمل أخرى غير مباشرة في بعض الدول العربية التي تمثل واجهات سياحية عالمية، ويسهم بمعدلات تتراوح ما بين 12 إلى 19 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية التي تعد وجهات سياحية عالمية. أما بالنسبة للبطالة في صفوف النساء في الوطن العربي، فقد وصلت مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية إلى حوالي 21 بالمئة مقابل 70 بالمئة للرجال، كما أن نسبة البطالة للنساء هي 19 المئة مقابل 8 بالمئة للرجال. وفي ظل تفشي الوباء، غالباً ما تكون النساء هي الفئة الأكثر عرضة للبطالة وفقدان العمل، خاصة العاملات في مهن العمالة اليومية والتسويق وعمال المطاعم والمطابخ وعمال التنظيف.<sup>10</sup>

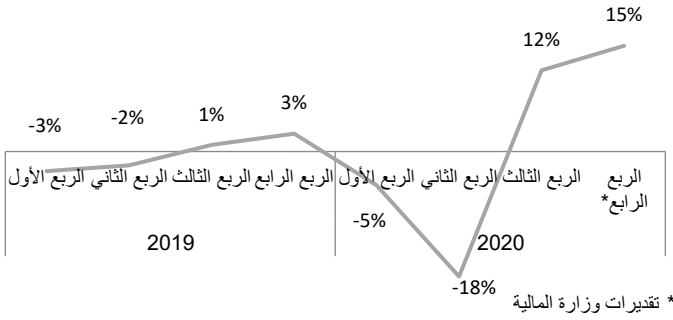
<sup>10</sup> العربي الجديد. العرب مهددون بخسارة 1.7 مليون وظيفة عام 2020، مايو 2020.

## التطورات بالاقتصاد الفلسطيني

شهد الوضع الاقتصادي خلال العام 2020 حالة من الانكماش والترهل وذلك بعد التراجع الواضح في أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة ارتباطاً بتأثيرات جائحة كوفيد-19<sup>11</sup> التي ألقت بظلالها خلال الربع الأول من العام 2020 حيث تراجع الوضع الاقتصادي بحوالي 4 بالمئة مقارنة بالربع المناظر من العام 2019<sup>12</sup>، ثم ازدادت حدة التراجع في ظل تعمق الأزمة خلال الربع الثاني بما يقارب 19 بالمئة، حيث شهدت البلاد حالة من الإغلاق الشامل للحد من تفشي الكورونا، إضافة إلى تجدد أزمة المقاصة على خلفية قرار الضم الإسرائيلي

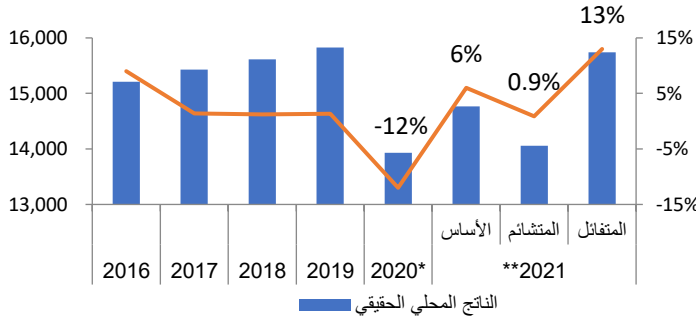
وما خلفه من تزايد حالة عدم الاستقرار واليقين وتداعياته على الطلب والعرض على حد سواء، إلا أن الاقتصاد بدأ يتعافى تدريجياً خلال الربع الثالث وذلك في ضوء محاولات الحكومة الهادفة إلى الموائمة بين الجانبين الاقتصادي والصحي والتعايش مع هذه الجائحة، ولكن بقي الوضع الاقتصادي أقل مما هو عليه قبل بدء الجائحة مع تراجع النمو بحوالي 11 بالمئة مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ومن المتوقع أن يستمر الانحسار التدريجي في وتيرة الانكماش خلال الربع الرابع عطفاً على حدوث بعض التحسن في المؤشرات الاقتصادية (الشكل أ).

أ - معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي (%) - الربع السابق-



وبالنظر للوضع الإجمالي للعام 2020، فإن الاقتصاد شهد تراجعاً ملحوظاً بحوالي 12 بالمئة مقارنة بالعام 2019 الذي شهد تعافياً بحوالي 1.4 بالمئة<sup>13</sup>؛ ويعزى ذلك كما ذكر سلفاً للأزمة المركبة الناجمة عن جائحة كورونا وأزمة المقاصة المتجددة التي استمرت لمدة 6 أشهر متتالية حيث أدت هذه العوامل مجتمعة للتراجع الواضح في مستوى الطلب الكلي وأداء الأنشطة الاقتصادية (الشكل ب).

ب - الناتج المحلي الحقيقي (سنة الأساس = 2015) - مليون دولار -



\* إرقام تقديرية قابلة للتعديل في حال صدور البيانات الرسمية من الجهاز المركزي، للإحصاء الفلسطيني  
\*\* الجهاز المركزي للإحصاء، التنبؤات الاقتصادية للعام 2021

الإنتشاءات تراجع حاد بما يقارب 35 بالمئة، ثم الصناعة والزراعة بحوالي 12 و 11 بالمئة على التوالي، فيما شهد قطاع الخدمات تراجع

فعلى المستوى الكلي، انخفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي النهائي بحوالي 6 بالمئة وكذلك مستوى النشاط الاستثماري بحوالي 36 بالمئة وكذلك تراجع مستوى التجارة الخارجية حيث انخفضت الواردات والصادرات بحوالي 11 و 7 بالمئة على التوالي وذلك بعد القيود على حركة المعابر والحدود إلى جانب تراجع الطلب المحلي مما انعكس على العجز التجاري الذي تراجع بحوالي 13 بالمئة. وفيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية، شهدت معظمها تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019، حيث شهد قطاع

<sup>11</sup> ظهرت أولى الحالات المرضية في الخامس من شهر آذار في محافظة بيت لحم، وتم بموجب ذلك إعلان حال الطوارئ في أواخر الشهر نفسه واتخاذ مجموعة من التدابير منها الإغلاق الشامل للسيطرة على الوباء محلياً.

<sup>12</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير الحسابات القومية الربعي، أرباع مختلفة.

<sup>13</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021، 2020.

بنسبة 10 بالمئة وعلى وجه التحديد قطاع السياحة بما يشمل المطاعم والفنادق حيث توقف أكثر من 10 الاف عامل عن العمل في هذا القطاع.

لم يتوقف الأمر هنا، بل امتدت آثار الضعف الاقتصادي لتشمل نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي تراجع هو الآخر خلال العام 2020 بحوالي 14 بالمئة مقارنة مع العام 2019. وبذلك يكون الوضع الاقتصادي خلال العام 2020 خالف كل التوقعات المرصودة في بداية العام والتي أشارت بحدوث تعافي اقتصادي بحوالي 2.4 بالمئة<sup>14</sup>.

وفيما يتعلق بالعام 2021، من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد ليشهد نموا بحوالي 6 بالمئة بعد بدء عودة الحياة لطبيعتها، حيث من المتوقع أن تنتعش الأنشطة الاقتصادية المختلفة (زراعة، صناعة، إنشاءات وخدمات....) وكذلك أن يتعافى الطلب الكلي بمكوناته المختلفة (استهلاك، استثمار وصافي الصادرات) وذلك في ظل افتراض توفر اللقاحات للسيطرة على جائحة كورونا وكذلك عودة الوضع السياسي لما كان عليه الى جانب عودة المساعدات والمنح الخارجية (الصندوق 1).

#### صندوق 1: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021

تم إعداد التنبؤات المتعلقة بالعام 2021 بالاعتماد على مجموعة من السيناريوهات المبنية (سيناريو الأساس، المتفائل والمتشائم)، حيث سيتم التركيز هنا على سيناريو الأساس الذي يفترض استمرار التأثير بجائحة كورونا وتداعياتها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية مع استمرار الحكومة بالعمل المتوازن بين الاقتصاد والصحة إلى جانب وجود انفراج في توفر وتوزيع اللقاح المخصص لكورونا خلال الربع الأول من عام 2021، كما يفترض السيناريو استمرار الوضع السياسي كما كان عليه خلال العام 2019، إضافة الى الإستمرار في تنفيذ السياسات الاقتصادية الحكومية المرتبطة بالإنفكاك الإقتصادي التدريجي عن اسرائيل عبر التنمية بالعناقيد والتركيز على القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الطاقة النظيفة والإبداع التكنولوجي. وكذلك يفترض زيادة التحويلات الحكومية كالإعانات لمواجهة آثار كورونا، والعودة التدريجية للتحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص من الخارج ، وكذلك تحسن مستوى المنح والمساعدات الدولية المقدمة لدعم موازنة الحكومة والمشاريع التطويرية الى المستوى الذي كانت عليه عام 2019.

لذا من المتوقع وفقا لهذا السيناريو على صعيد القطاع الحقيقي، ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6 بالمئة خلال عام 2021، وارتفاع قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 4 بالمئة، وارتفاع قيمة إجمالي الاستهلاك (الخاص والعام) بنسبة 3 بالمئة، وارتفاع قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 32 بالمئة. أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 12 بالمئة، وأنشطة الصناعة بنسبة 7 بالمئة، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 42 بالمئة وأنشطة الخدمات بما نسبته 3 بالمئة وذلك خلال العام 2021 مقارنة مع العام 2020.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، من المتوقع انخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري بنسبة 11 بالمئة، نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 10 بالمئة وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 54 بالمئة، وارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 10 بالمئة.

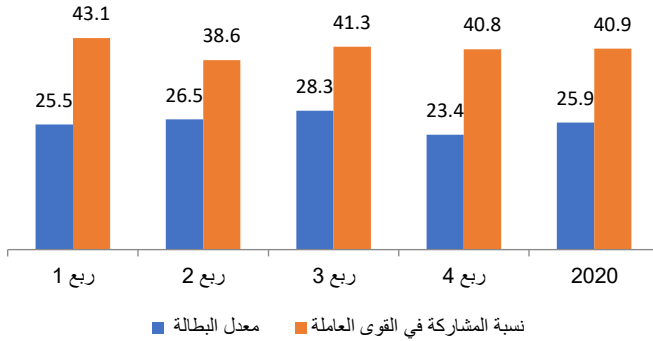
أما على صعيد سوق العمل، من المتوقع ان يصل معدل البطالة الى 27 عام 2021 مقارنة مع 26 بالمئة عام 2020.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021.

ارتفع معدل البطالة بحوالي 0.6 نقطة مئوية خلال العام 2020 مقارنة بالعام 2019 ليلعب ما يقارب 25.9 بالمائة<sup>15</sup>؛ ويعود السبب في ذلك إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على سوق العمل، حيث خلفت الكثير من العاطلين عن العمل بعد تسريح أرباب العمل لهم. وبالنظر لأداء سوق العمل خلال العام، بدأ الربع الأول 2020 بمعدل بطالة يقارب 25.5 بالمائة، إلا أن هذا الرقم تزايد بحوالي نقطة مئوية خلال الربع

الثاني مقارنة بالربع الأول بعد إجراءات الإغلاق الشامل<sup>16</sup> لإحتواء فيروس كورونا مما أدى إلى فقدان ما يزيد عن 100 ألف عامل سواء من العاملين في إسرائيل والمستوطنات والسوق المحلي وعلى وجه الخصوص العاملين في قطاع السياحة والخدمات (المطاعم والمقاهي...) والبناء، ثم تزايدت حدة البطالة خلال الربع الثالث بحوالي 1.8 نقطة مئوية عن الربع الثاني نتيجة أزمة المقاصة وانعكاساتها على الاقتصاد الذي أخذ بالتباطؤ، إلا أن معدل البطالة تراجع بما يقارب 4.9 خلال الربع الرابع بعد التحسن على الحياة

- ج - مؤشر القوى العاملة خلال عام 2020



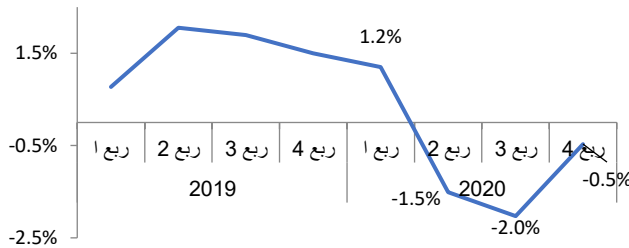
الاقتصادية إثر التوصل لتسوية فيما يخص المقاصة وإجراءات الحكومة التخفيفية التي بدت أكثر وضوحاً (الشكل ج).

انخفض معدل التضخم<sup>17</sup> في فلسطين خلال العام 2020 بحوالي 0.7 بالمائة مقارنة بالعام السابق 2019، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الطلب محلياً بعد تفشي مرض كوفيد-19 وما رافقه من إجراءات مقيدة لحركة السلع والتجارة، كما كان للارتفاع الواضح في قيمة الشيكات تأثيراً على أسعار السلع المستوردة التي انكمنشت جراء ذلك.

وبالرجوع لأسعار المستهلك ماقبل تفشي الكورونا، يلاحظ حدوث نمو متواضع حيث تغيرت الأسعار ما بين 1-2 بالمائة، إلا أن النمو

بات سالباً منذ شهر نيسان لعام 2020 أي خلال الربع الثاني وذلك بعد بدء رصد تأثيرات كورونا على الطلب المحلي وأسعار السلع وامتد ذلك حتى بقية الأرباع، إلا أن النمو في الربع الرابع بقي سالباً ولكن أقل مما هو عليه في الربعين الثاني والثالث (الشكل د). وتجدر الإشارة، أن معدل التضخم يختلف ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس نظراً لاختلاف العوامل المحددة والظروف البيئية، حيث سجل معدل التضخم في كل من الضفة الغربية

- د - معدل التضخم في فلسطين، ربعي -الربع المناظر-



5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2020، 2019.

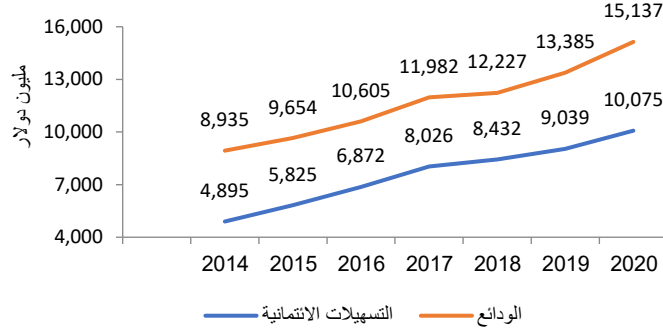
6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الرابع 2020.

16 امتدت إجراءات الإغلاق الشامل لمدة شهرين بدءاً من 25 من شهر آذار حتى نهاية شهر أيار 2020

17 الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2018)، سنة 2020.

وقطاع غزة انخفاضاً بحوالي 0.9 و0.5 بالمئة على التوالي ، في حين سجل معدل التضخم ارتفاعاً بما يقارب 0.7 لنفس الفترة المذكورة في محافظة القدس<sup>18</sup>.

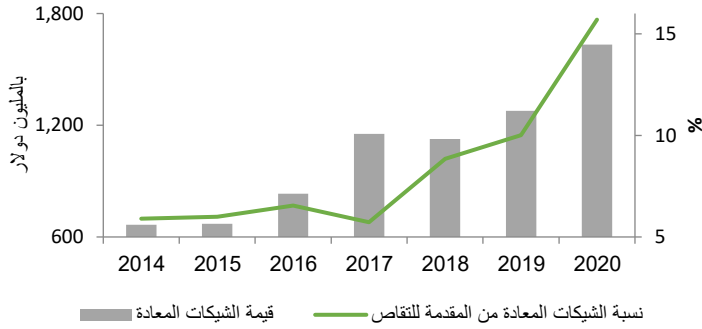
#### توزيع التسهيلات والودائع البنكية



ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية<sup>19</sup> بنحو 12 بالمئة خلال العام 2020 مقارنة بالعام السابق 2019 ليبلغ نحو 10.1 مليار دولار؛ ويعود ذلك إلى زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام حيث زادت بصورة حادة مقارنة بما هو في القطاع الخاص وذلك ارتباطاً بأزمة كوفيد - 19 التي اندلعت محلياً في أوائل الشهر الثالث من العام 2020 وكذلك أزمة المقاصة التي تجددت أواخر الشهر الخامس من نفس العام وامتدت لسنة أشهر متتالية مما شكل ضغطاً مالياً على الحكومة بعد تناقص الدعم

الخارجي وعدم تجاوب شبكة الأمان العربية مع الطلب المقدم من قبل الحكومة فيما يخص الاقتراض، مما ترتب عليه لجوء الحكومة للاستدانة من البنوك المحلية لتغطية التزاماتها حيث زادت نسبة التسهيلات للقطاع العام بحوالي 42 بالمئة مقابل 6 بالمئة للقطاع الخاص. وتجدر الإشارة، أن الإقراض المصرفي التراكمي للقطاع العام بلغ أعلى مستوى تاريخي له عند 2.2 مليار دولار نهاية شهر كانون أول 2020 وهو الأعلى اطلاقاً إذا ما تم مقارنته مع نفس الفترة من السنوات الماضية . أما إجمالي ودائع الجمهور، ارتفع بنحو 13 بالمئة لنفس الفترة لتصل 15.1 مليار دولار، حيث كانت معظم الزيادة مصدرها الرئيسي القطاع الخاص بحوالي 14 بالمئة، وفيما يتعلق بحصة القطاع العام تراجعت بصورة واضحة بحوالي 8 بالمئة. وتجدر الإشارة، أن الضفة الغربية تستحوذ على النسبة الأكبر من

#### الشيكات المعادة



إجمالي الودائع بحوالي 91 بالمئة مقابل 9 بالمئة لقطاع غزة. من ناحية أخرى، زادت قيمة الشيكات الراجعة بنحو 28 بالمئة لنفس الفترة المذكورة؛ ويعزى الارتفاع في قيمة الشيكات الراجعة إلى الظرف المالي الذي مرت به الحكومة كما ذكر سابقاً حيث ترتب عليه مجموعة من التدابير كان إحداها صرف 50% من الراتب للمحافظة على حد أدنى للأجور وهو 1750 شيكل لحماية ذوي الدخل المتدني مما كان له الأثر في تعثر الكثير من الموظفين عن سداد التزاماتهم المصرفية.

وتجدر الإشارة، أن الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص ارتفعت بحوالي 6 نقطة مئوية خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019 (الشكل ز).

<sup>18</sup> ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967  
<sup>19</sup> سلطة النقد، البيانات المصرفية، عام 2020.



## التطورات المالية خلال عام 2020

للسنة الثانية على التوالي تمر المالية العامة بأوضاع استثنائية تؤثر على استدامة الإصلاح المالي وأدائها بشكل عام؛ يذكر بأن تزامن وجود أزمته كوفيد-19 وأزمة المقاصة خلال عام 2020 أرهقت الوضع المالي العام حيث أن عدم توافق حجم وتزامن التدفق النقدي مع الالتزامات ترتب عليه زيادة في حجم الدين العام. بدأت السنة المالية لعام 2020 بمؤشرات مالية ايجابية وتحسن واضح في الجباية إلا أن السيناريو بدأ يختلف بتسجيل أولى الإصابات بالوباء العالمي، وبدأ العمل بخطة طوارئ بدلاً من موازنة اعتيادية تناسب المجريات الحديثة التي تمر بفلسطين، تلا ذلك وقف الاتصال بين الحكومتين الفلسطينية والاسرائيلية على ضوء قرار ضم أجزاء من الضفة الغربية لاسرائيل بشكل غير قانوني، وبالتالي شمل وقف التنسيق عدم استلام أموال المقاصة لمدة امتدت من بداية أيار حتى نهاية شهر تشرين ثاني.

على الرغم مما مرت به المالية العامة خلال عام 2020 إلا أن صافي الإيراد سجل ارتفاعاً بنسبة واحد بالمئة مقارنة بالعام السابق، وكان أعلى بحوالي 42 بالمئة مما هو متوقع في موازنة الطوارئ، فيما سجل إجمالي النفقات ارتفاعاً بحوالي 3 بالمئة محققاً 98 بالمئة من هدف الموازنة، ومسجلاً ارتفاعاً في عجز الموازنة الكلي بحوالي 8 بالمئة عن العام السابق، مع ذلك لم يتجاوز العجز الكلي 60 بالمئة من المقدر بموازنة الطوارئ. وهذا يشهد للحكومة بحسن إدارة الأزمة بالرغم من المعوقات والضغوطات التي واجهتها خلال عام 2020، وذلك من خلال تقليل سقف توقعات الإيرادات والتكشف في النفقات وإعادة توجيه الانفاق العام وفق القطاعات ذات الأولوية في ظل ندرة الموارد المالية. مع ذلك تكون الحكومة قد دفعت تكلفة عدم استلام أموال المقاصة في وقتها من خلال الزيادة الحاصلة في الدين العام وما يخلفه من تكاليف خدمة الدين العام.

### الإيرادات - على الأساس النقدي -

حقق صافي الإيرادات ارتفاعاً طفيفاً غير متوقع بحوالي 174 مليون شيكل عن العام السابق بواقع 2.6 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من تسجيل معدلات نمو سالبة في النشاط الاقتصادي خلال عام 2020، يعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي لارتفاع إيرادات المقاصة حيث لم يتم اقتطاع مخصصات الأسرى والشهداء كما في العام السابق<sup>20</sup>، وأيضاً وجود انخفاض ملحوظ في الإرجاعات الضريبية، فيما شهدت الإيرادات المحلية بشقيها الضريبية وغير الضريبية انخفاضاً خلال عام 2020 مقارنة مع عام 2019 وكان ذلك متوقع في ظل ما مرت به البلاد.

## موازنة الطوارئ لعام 2020

في بداية شهر آذار 2020 تم تحويل الموازنة الاعتيادية إلى موازنة طوارئ للتعامل مع الأولويات التي فرضتها أزمة كوفيد-19 العالمية، وذلك لتركيز الامكانيات المتاحة من الموارد المالية على القطاع الصحي والجهاز الأمني وما تفرضه الأزمة من تحويلات وتعويضات للمتضررين.

"تغطي خطة التقنين النقدي مدة ستة أشهر من شهر نيسان الى شهر أيلول وتكون قابلة للتמיד حسب الظروف وترتكز على المبادئ التالية:

إعطاء أولوية الصرف للقطاع الصحي لمواجهة أزمة وخطر الكورونا.

التكشف في جميع بنود النفقات العامة.

العمل على تأمين شبكة أمان لذوي الدخل المحدود والفئات المهمشة.

الحد بقدر الامكان من تراكم المتأخرات لصالح مزودي السلع والخدمات للحكومة عبر ضخ السيولة باستمرار حسب الامكانيات النقدية المتاحة."

<sup>20</sup> في عام 2019 تم اقتطاع مبالغ تعادل مخصصات الأسرى والشهداء من قبل الجانب الاسرائيلي بطريقة غير شرعية، وبلغت الاقتطاعات الشهرية من إيرادات المقاصة حوالي 41.89 مليون شيكل وهي حق للفلسطينيين.

يعود الانخفاض في الإيرادات الضريبية المحلية لانخفاض قيمة الجمارك بالمرتبة الأولى حيث يعكس ذلك التغير في التوجه بالاستهلاك خلال فترة الأزمة والأوضاع الغير عادية، اضافة الى ذلك اغلاق المعابر والحدود التي كان لها تأثير على النشاط التجاري الخارجي. ثم انخفاض في ضريبة قيمة الدخل وذلك لعدة أسباب منها انخفاض الدخل بشكل عام، وفقدان بعض العاملين وظائفهم، وكذلك الاعفاءات التي منحت للمساعدة في الحد من تعمق التباطؤ الاقتصادي. بينما كانت جباية ضريبة القيمة المضافة أقل تأثراً مقارنة بجباية الضرائب الأخرى نظراً لطبيعتها التي تفرض على جميع أنواع السلع بما فيها الأساسية. والجدير بالذكر بأن الضريبة الوحيدة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً هي المكوس على التبغ حيث أنه خلال فترة الاغلاق والتشديد على عمليات التنقل بين الضفة والأردن حد من حجم التهريب للدخان، حيث وصلت الزيادة في المكوس على التبغ خلال عام 2020 حوالي 70 مليون شيكل مقارنة مع عام 2019. وحافظت كل من المكوس على المشروبات وضريبة الأملاك على نفس مستواها خلال العام الماضي، وذلك لأن المكوس على المشروبات يعتبر ذو مرونة دخل منخفضة.

حققت التحصيلات المخصصة ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2020 مقارنة مع عام 2019، وكانت أعلى بحوالي ضعف ونصف ما هو متوقع في الموازنة لعام 2020، وذلك بسبب ارتفاع تحصيلات الأمانات للجامعات والمعاهد الحكومية – تحت بند أخرى -. أما بالنسبة للإيرادات الغير ضريبية وهي عبارة عن الرسوم والعوائد الاستثمارية، فقد انخفضت بمستوى أقل بكثير مما هو متوقع وبشكل عام تكون قد حافظت على نفس مستوى العام الماضي، حيث قوبل الارتفاع في التراخيص ورسوم المهن والعوائد الاستثمارية بالانخفاض الحاصل في باقي الرسوم، حيث بلغ الانخفاض في إجمالي الرسوم المحصلة حوالي 89 مليون شيكل بينما الارتفاع بالعوائد الاستثمارية بحوالي 87 مليون شيكل، وحجم هذه العوائد الاستثمارية لم يتحقق منذ ثلاث سنوات سابقة.

انخفضت الإرجاعات الضريبية خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق بسبب انخفاض الإرجاع الضريبي على بند المحروقات، تعتبر الإرجاعات الضريبية على بند المحروقات (الدعم الحكومي) لتخفيف سعر المحروقات على المواطنين، ونظراً لانخفاض الطلب على المحروقات عالمياً نتيجة تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في ظل الأزمة الصحية العالمية إنخفضت أسعاره تبعاً، لذلك حجم الدعم لأسعار المحروقات كان أقل من العام السابق بحوالي 51 بالمئة. بالمقابل ارتفع الإرجاع الضريبي على بند ضريبة القيمة المضافة بالتزامن مع انخفاض حجم النشاط الاقتصادي، وبذلك بلغت الزيادة في الإرجاعات الضريبية للقيمة المضافة حوالي 20 مليون شيكل.

ارتفعت إيرادات المقاصة في عام 2020 بحوالي 173 مليون شيكل وحققت 118 بالمئة من هدف موازنة الطوارئ لعام 2020، وذلك بسبب انخفاض قاعدة المقارنة أي عام 2019 بمبالغ شهرية تقدر بحوالي 41.9 مليون شيكل تعادل مخصصات الأسرى والشهداء، وهي اقتطاعات غير شرعية من الجانب الإسرائيلي خلال عام 2019 ولم يتم اقتطاع مبالغ مشابهة خلال عام 2020. بينما على أساس الالتزام سجلت انخفاضاً بأكثر من نصف مليار شيكل، وذلك بسبب انخفاض كل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة البلو المرتبطة بانخفاض الطلب على المحروقات خلال عام 2020، وضريبة الدخل للعمال العاملين في إسرائيل أيضاً نتيجة انخفاض الطلب على العمالة والتشديد في إجراءات دخول العمال واصدار تصاريح العمل، بالإضافة إلى زيادة العمل الغير قانوني خلال عام 2020. من الجدير بالذكر أن تحويل إيرادات المقاصة في كل من عام 2019 وعام 2020 لم يكن منتظماً حيث امتدت فترة تحويل أموال المقاصة خلال عام 2019 حوالي 5 أشهر، بينما في عام 2020 حوالي 6 أشهر متتالية أثرت على الوضع المالي للحكومة وعلى استدامة مالية الحكومة.

#### **النفقات – على أساس الالتزام –**

شهد إجمالي الإنفاق لعام 2020 ارتفاعاً بأكثر من نصف مليار شيكل، ومسجلاً ما نسبته 32 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع 4 نقاط مئوية عن العام السابق، وكانت الزيادة هذه من الزيادة في النفقات التشغيلية على حساب النفقات التطويرية نظراً للظروف



الاستثنائية. شهدت النفقات التشغيلية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2020 وشكلت النفقات التحويلية ما نسبته 65 بالمئة من هذه الزيادة<sup>21</sup>، وفاتورة الرواتب والأجور ما نسبته 28 بالمئة، يلي ذلك صافي الاقراض والنفقات الرأسمالية بنسبة 4 بالمئة لكل منها. بينما انخفضت النفقات التطويرية حوالي 22 بالمئة عن العام السابق.

ارتفعت فاتورة الرواتب والأجور بحوالي 236 مليون شيكل غير متجاوزة هدف الموازنة على هذا البند لعام 2020، إذ حققت هدف الموازنة بنسبة 100 بالمئة، وكذلك بالنسبة للمساهمات الاجتماعية إذ جاءت أعلى من هدف الموازنة بنقطة مئوية واحدة (5 مليون شيكل فقط). بينما شهد الانفاق على السلع والخدمات انخفاضاً بحوالي 30 مليون شيكل عن العام السابق نتيجة عدم انتظام الدوام للموظفين الحكوميين في أماكن عملهم مما خفض من النفقات التشغيلية الاعتيادية في أماكن العمل، أيضاً حقق الانفاق على هذا البند هدف الموازنة تماماً. جاءت النفقات التحويلية خلال عام 2020 أعلى منه في عام 2019 على الرغم من بلوغها 96 بالمئة فقط من هدف الموازنة، والتي كانت قد أعدتها الحكومة بتوقع زيادتها للإنفاق التحويلي في ظل الأزمة الصحية، وبذلك تكون اقترنت الظروف الاستثنائية بزيادة تحويلات الحكومة للمساعدات الاجتماعية من عوائل محتاجة وإعانات البطالة خلال فترة الاغلاق، بالإضافة الى تحويلات أخرى لدعم المحافظات والأجهزة الأمنية والصحة في مواجهة الأزمة الصحية مما نتج عنه ارتفاعاً في النفقات التحويلية بأكثر من نصف مليار شيكل مقارنة مع العام السابق.

شهدت النفقات الرأسمالية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2020 وتجاوزت هدف الموازنة بحوالي 13 مليون شيكل، ويذكر بأن الزيادة في النفقات الرأسمالية تركزت في آخر السنة المالية. أما بالنسبة لإجمالي الفوائد المستحقة خلال عام 2020 حققت حوالي نصف ما هو مخصص على هذا البند في الموازنة بالرغم من أنها كانت أعلى بحوالي 5 مليون شيكل عن العام السابق، وذلك بسبب إعادة جدولة بعض الديون والفوائد نظراً للظروف التي تمر بها المالية العامة. يوجد بندان آخران من النفقات التشغيلية تجاوزا هدف الموازنة خلال عام 2020 وهما صافي الاقراض والمدفوعات المخصصة؛ جاء صافي الاقراض أعلى بحوالي 267 مليون شيكل من المخصص لهذا البند في موازنة الطوارئ 2020، بالرغم من عدم ارتفاعه الملحوظ عن العام السابق. فيما تجاوزت المدفوعات المخصصة هدف الموازنة بحوالي 210 مليون شيكل حيث توقعت الحكومة إيرادات مخفضة من كل من ضريبة الأملاك ورسوم المواصلات والتي تعتبر أمانات لهيئات الحكم المحلي.

من توجهات خطة الطوارئ لعام 2020 تخفيض النفقات التطويرية والتركيز على الصرف حسب الأولوية، والاكتفاء بالعمل على المشاريع التطويرية السابقة، لذا كان حجم الانفاق التطويري المستهدف في الموازنة هو 1.4 مليار شيكل، على أن تغطي النفقات التطويرية من المانحين بحوالي 51 بالمئة ويتم تغطية الباقي من خزينة السلطة. فعلياً لم يتجاوز حجم الانفاق الحكومي نسبة 70 بالمئة من المبلغ المستهدف بالموازنة وذلك لعدة أسباب منها، جاء الدعم الخارجي للمشاريع التطويرية أقل بنسبة 37 بالمئة من المتوقع للمانحين في موازنة الطوارئ، وثانياً مواجهة الحكومة للأزمة المالية الثانية وهي عدم تسلم تحويلات المقاصة لحوالي ستة أشهر أعاد ترتيب الصرف لدى الحكومة، وبالتالي جاء الصرف على الانفاق التطويري المستهدف لعام 2020 ومغطى من خزينة الدولة أقل بحوالي 180 مليون شيكل ومشكلاً ما نسبته 74 بالمئة من الانفاق المستهدف في الموازنة، وبهذا يكون الانفاق التطويري قد انخفض للعام الثاني على التوالي ولا يعتبر مؤشراً إيجابياً.

<sup>21</sup> زيادة الانفاق الحكومي في ظل الركود الاقتصادي أده من أدوات السياسة المالية لدفع عجلة الاقتصاد والمساعدة في التخفيف من تعمق الركود الاقتصادي، ولكن الجدير بالذكر أن هذه النفقات لم تصرف بأكملها وتراكمت متأخرات جديدة خلال عام 2020 نظراً لمحدودية مصادر التمويل وعدم انتظام التدفق النقدي.

شهد العجز الكلي للموازنة ارتفاعاً خلال عام 2020 مقارنة مع العام السابق بحوالي 8 بالمئة (نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك نظراً للزيادة الحاصلة في النفقات التي تفوق الزيادة في الإيرادات. مع ذلك كان العجز الكلي أقل من المتوقع بموازنة الطوارئ ولم يتجاوز نسبة 60 بالمئة وذلك يعود إلى تقدير الإيرادات المنخفض في موازنة طوارئ 2020. غطت المساعدات والمنح الخارجية نسبة 30 بالمئة فقط من عجز الموازنة وما تبقى تم تغطيته بتمويل داخلي بشقيه تمويل بنكي و تراكم متأخرات جديدة على الحكومة لعام 2020.

### التمويل

واحدة من أهداف الحكومة فيما يخص القطاع المالي العام هي تخفيض العجز الكلي للمالية العامة، إلا أن عام 2020 كان استثنائي وأعاد حجم التمويل المطلوب لتغطية العجز إلى مستوياته في عام 2014 و2013، إذ بلغ حجم التمويل المطلوب حوالي 5.6 مليار شيكل، ما نسبته 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 وهي نسبة مرتفعة. غطى التمويل الخارجي لعام 2020 من المنح والمساعدات حوالي 30 بالمئة من إجمالي التمويل المطلوب وحقق نسبة 75 بالمئة من المتوقع له بالموازنة، إنخفض التمويل الخارجي بحوالي 73 مليون شيكل خلال عام 2020 وذلك بعد تغير في سياسات بعض الدول المانحة، بالإضافة إلى الأوضاع العالمية غير المستقرة نتيجة الأزمة الصحية وما تبعها مما أثر على حجم المنح الخارجية. ويتعدى قاعدة المقارنة (عام 2019) للمبلغ المعاد لصالح القنصلية الأمريكية بحوالي 448 مليون شيكل، يظهر الانخفاض في التمويل الخارجي بأكثر من نصف مليار شيكل خلال عام 2020، موزعاً بانخفاض في دعم الموازنة بحوالي 557 مليون شيكل عن عام 2019، مقابل ارتفاع في التمويل التطويري بحوالي 35 مليون شيكل وذلك بعد إزالة أثر الارجاع الحاصل في عام 2019. وأخيراً، سجل التمويل المحلي نسبة 70 بالمئة من إجمالي التمويل، إذ شكل التمويل البنكي حوالي 1.9 مليار شيكل، فيما كان صافي تراكم المتأخرات الجديدة لعام 2020 حوالي 2 مليار شيكل.

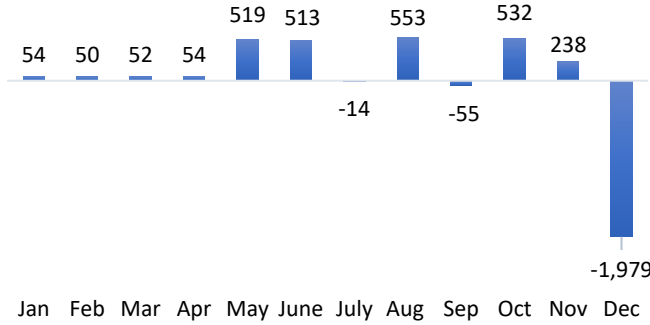
### الدين العام

سجل الدين العام لعام 2020 ارتفاعاً بنسبة 21 بالمئة مقارنة مع العام السابق ليصل إلى 11.7 مليار شيكل أي ما يعادل 3.6 مليار دولار ونسبة 21 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كانت هذه الزيادة بسبب الارتفاع في الدين المحلي مع لجوء الحكومة للتمويل البنكي لتغطية التزاماتها خلال عام 2020 في ظل عدم انتظام تدفق الإيرادات الحكومية. ارتفع الدين المحلي خلال عام 2020 حوالي 37 بالمئة عن العام السابق، ليسجل في نهاية شهر كانون الأول حوالي 7.5 مليار شيكل أي ما يعادل 2.3 مليار دولار. فيما كانت الزيادة في الدين الخارجي بنسبة 1 بالمئة فقط ليصل إلى 4.3 مليار شيكل في نهاية شهر كانون الأول 2020 أي ما يقارب 1.3 مليار دولار.

## المتأخرات خلال عام 2020

تراكم خلال عام 2020 متأخرات جديدة تقدر بحوالي 3.7 مليار شيكل، وتم إعادة دفع متأخرات عن سنوات سابقة للقطاع الخاص وأذونات دفع وغيرها بحوالي 1.6 مليار شيكل، ليصل إجمالي المتأخرات المتراكمة حتى نهاية 2020 حوالي 6.6 مليار شيكل، وهو ما يزيد عن الرصيد التراكمي في نهاية عام 2019 بنسبة 46 بالمئة أي حوالي 2.1 مليار شيكل.

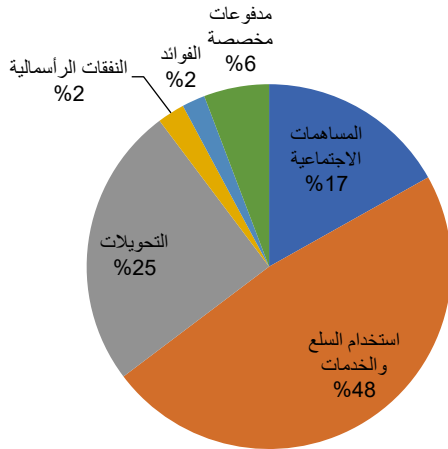
### ح - المتأخرات على بند الرواتب والأجور لعام 2020 - بالمليون شيكل -



شهدت المتأخرات على بند الرواتب والأجور ارتفاع في فترة عدم تسلم تحويلات أموال المقاصة وهي منذ بداية شهر أيار حتى نهاية شهر تشرين ثاني، حيث اعتمدت الحكومة نسبة صرف 50 بالمئة من الرواتب وأشبه الرواتب خلال هذه الفترة وذلك حسب ما هو متوافر من سيولة في خزينة الدولة. ومع تسلم تحويلات المقاصة في شهر كانون أول تم إعادة جميع المستحقات على بند الرواتب والأجور للموظفين العموميين ولم يرحل متأخرات على هذا البند للسنة المالية التالية سوى 518 مليون شيكل

تخص موظفي غزة العموميين، بلغت الزيادة في الصرف على بند الرواتب والأجور في شهر كانون الأول حوالي 2 مليار شيكل.

### ط - توزيع المتأخرات الجديدة على بدن النفقات التشغيلية غير الرواتب والأجور لعام 2020



أما فيما يتعلق بالمتأخرات الجديدة خلال عام 2020 على بنود الإنفاق الأخرى؛ بلغت المتأخرات على بند النفقات التشغيلية غير الرواتب والأجور حتى نهاية عام 2020 حوالي 2.7 مليار شيكل، موزعة كما في الشكل (ط). بينما بلغت المتأخرات على بند النفقات التطويرية حتى نهاية العام حوالي 380 مليون شيكل. وأخيرا المتأخرات على بند الارجاجات الضريبية حوالي 104 مليون شيكل.

## ملخص الوضع المالي خلال الربع الأخير من عام 2020

### الإيرادات - على الأساس النقدي-

شهد الربع الأخير من عام 2020 إرتفاعاً في الإيرادات بنسبة 45 بالمئة عن مستوى الربع الأخير من عام 2019، وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي لاستلام تحويلات المقاصة في شهر كانون الأول من عام 2020. بلغت الإيرادات الضريبية المحلية في الربع الأخير من عام 2020 حوالي 629 مليون شيكل بانخفاض بحوالي 50 مليون شيكل عن العام السابق خلال نفس الفترة، حيث انخفضت الجمارك بشكل ملحوظ عن نفس الفترة من العام السابق. أما التحصيلات المخصصة فقد سجلت ارتفاعاً بحوالي 15 مليون شيكل في الربع الأخير من العام مقارنة بنفس الفترة العام السابق، وذلك بسبب وجود أمانات الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا الحكومية، بالإضافة إلى زيادة طفيفة في رسوم النقل والمواصلات. بالمقابل جاءت الإرجاعات الضريبية على كل من بند المحروقات وضريبة القيمة المضافة منخفضة

بشكل ملحوظ خلال الربع الأخير من عام 2020

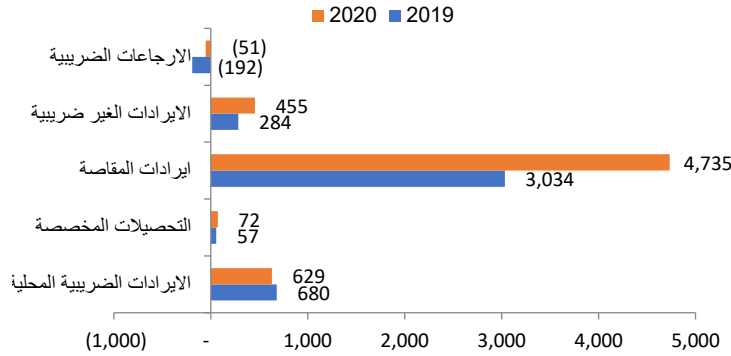
مقارنة بنفس الفترة العام السابق ليصل إجمالي الانخفاض في الإرجاعات حوالي 141 مليون شيكل، شكل الانخفاض على بند المحروقات منه نسبة 88 بالمئة. وأخيراً، أدى استلام تحويلات إيرادات المقاصة في شهر كانون الأول لعام 2020 إلى زيادة ملحوظة في الإيرادات خلال الربع الأخير من السنة المالية حيث بلغت الزيادة في إيرادات المقاصة حوالي 1.7 مليار شيكل، وبمقارنة إيرادات المقاصة على أساس الالتزام تكون إيرادات المقاصة بنفس المستوى تقريباً للعام الماضي خلال نفس الفترة.

### النفقات - على أساس الالتزام-

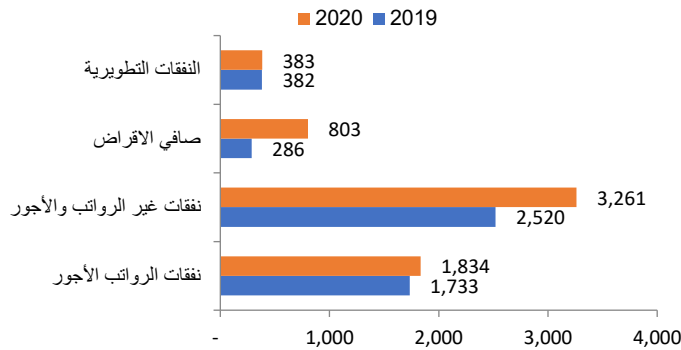
سجل إجمالي الانفاق خلال الربع الأخير من عام 2020 إرتفاعاً بنسبة 28 بالمئة عن الربع الأخير من العام السابق ويقدر ذلك بحوالي 1.4 مليار شيكل، حيث كان الارتفاع الملحوظ في النفقات التشغيلية وبالأخص صافي الاقراض والنفقات التحويلية. ارتفعت النفقات

التشغيلية في الربع الأخير من عام 2020 بنسبة 30 بالمئة، وكان الارتفاع في جميع بنود الانفاق دون استثناء، حيث تركزت الزيادة في صافي الاقراض بأكثر من نصف مليار شيكل، وذلك بسبب تحميل مبالغ صافي الاقراض والتي تخص اقتطاعات فواتير الكهرباء والمياه والصرف الصحي لشهر كانون الأول لعام 2020. ثم فاتورة التحويلات أيضاً بمبلغ يقدر بأكثر من نصف مليار شيكل بسبب زيادة التحويلات للمساعدات الاجتماعية خلال عام 2020. تلا ذلك زيادة في الانفاق على استخدام السلع والخدمات بحوالي

### ي - تفصيل إجمالي الإيرادات خلال الربع الرابع من العام - بالمليون شيكل -



### ق - تفاصيل إجمالي النفقات خلال الربع الأخير من العام - بالمليون شيكل -



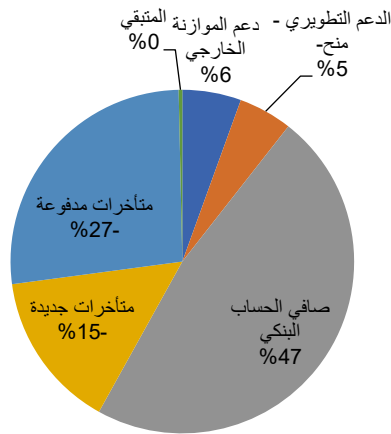
179 مليون شيكل، ثم فاتورة الرواتب والأجور بحوالي 100 مليون شيكل وأخيراً كان نصيب البنود الأخرى من الزيادة بأقل من 12 مليون شيكل بالمعدل لكل منها. بينما حافظت النفقات التطويرية خلال الربع الأخير من عام 2020 على نفس المستوى تقريباً لنفس الفترة من العام الماضي.

### التمويل

بالرغم من الزيادة في إجمالي النفقات خلال الربع الأخير من عام 2020 مقارنة مع نفس الربع العام السابق، إلا أن العجز الكلي انخفض بأكثر من نصف مليار شيكل، وذلك نتيجة استلام مبالغ تحويلات المقاصة بأكملها في شهر كانون الأول من عام 2020 التي غطت جزء

أكبر من النفقات. بلغ عجز الموازنة خلال الربع الأخير من عام 2020 حوالي 441 مليون شيكل، تم تغطيتها بحوالي 66 بالمئة من التمويل الخارجي على شكل مساعدات ومنح، والباقي تم تغطيته بتمويل محلي. انخفض التمويل الخارجي للربع الأخير من عام 2020 بنسبة 29 بالمئة، والتمويل البنكي (صافي الحساب البنكي) بنسبة 4 بالمئة مقارنة مع الربع الرابع للعام السابق. كان رصيد المتأخرات الجديدة خلال الربع الأخير من عام 2020 سالباً بحوالي 406 مليون شيكل، وتم إعادة دفع متأخرات عن سنوات قديمة بحوالي 732 مليون شيكل.

### ل - مصادر تمويل العجز الكلي للربع الأخير من عام 2020



# State of Palestine Ministry of Finance



## Fiscal Developments and Macroeconomic Performance

---

2020 Report

Macro Fiscal Unit  
March 2021

**Ministry of Finance**  
**Macro Fiscal Unit**  
**Yearly Report 2020**  
**Financial Developments**

**Context**

**This year has witnessed many changes and challenges on a global level.** The Covid-19 pandemic posed a threat, as it imposed enormous challenges on health systems, and led to large-scale closures that included the closure of businesses, education institutions and resulted in job losses, which led to an unprecedented decline in the global economy.<sup>22</sup> It should be noted that a sustainable recovery from the Covid-19 pandemic will not only depend on the size of the stimulus measures and the rapid distribution of vaccines, but also on the effectiveness of measures to build resilience in the face of future shocks, such as robust macroeconomic policies, impactful investments and a strong multilateral system.

**The global economy shrank by 4.3 percent during this year, equivalent to more than two and a half times the contraction resulting from the global financial crisis of 2009.** Advanced economies have experienced more contraction than other economies in 2020 due to the economic shutdown and subsequent waves of the pandemic. In developing countries, they experienced a less severe contraction of nearly 2.5 percent.

**COVID -19- pushed an additional 131 million people into poverty in 2020,** most of them women, children and members of marginalized communities. Women make up more than 50 percent of the workforce in the labor-intensive and service sectors, such as retail, hospitality and tourism, which are among the sectors most affected by the closure.

**Global trade shrank by 7.6 percent during 2020,** due to massive disruptions in global supply chains and tourism flows. Ongoing trade tensions between major economies and lack of progress in multilateral trade negotiations had constrained global trade before the pandemic.

**On the other hand, massive stimulus measures amounting to \$ 12.7 trillion prevented a complete collapse of the global economy** and helped avert a major recession. However, the stark disparity in the size of the stimulus packages of developed and developing countries will put them on different paths of

---

<sup>22</sup> The World Bank (2020), Supporting Countries in Unprecedented Times, Annual Report 2020.

recovery. Per capita stimulus spending by developed countries was about 580 times higher than that of least developed countries even though average per capita income in developed countries is only 30 times higher than average per capita income in least developed countries. This large disparity underscores the need for more international solidarity and support, including debt relief, for the most vulnerable group of countries. This has led to an increase in public debt worldwide by 15 percent, and this massive rise in debt will burden future generations, unless a large part of it is directed to productive and sustainable investment, and stimulating growth.<sup>23</sup>

**The Palestinian economy experienced in the year 2020 a contraction driven by the impact of the Covid-19 crisis, as well as the renewed clearance crisis whose effects were clear particularly in the second and third quarter of the year.** Although the clearance crisis had been resolved at the end of November, and the government eased the measures and restrictions applied to limit the spread of coronavirus in order to try to balance health and economic considerations, the economic downturn remained.

**The estimates of economic growth at the end of 2020 varied according to different agencies depending on different hypotheses and factors taken into account.** It is estimated that growth declined by about 12, 11 or 8 percent according to the Palestinian Central Bureau of Statistics, the Monetary Authority and the World Bank respectively. It should be noted that these estimates are preliminary and may change once actual data is released<sup>24</sup>.

**The economy is expected to grow in 2021 by about 6 percent along with an improvement in foreign trade situation,** but **instability** and **uncertainty** remain the driving factors in the economy during the coming period in the light of the political and health situation domestically and externally.

**The Palestinian banking sector has been affected by recent economic developments,** with credit facilities granted to the public sector increasing in 2020, as these facilities were at their highest compared to previous years, while the sectors share of deposits declined due to the Covid-19 crisis and the renewed clearance crisis that prompted the government to borrow from local banks to cover its obligations. In addition to the percentage of non-performing loans increasing, returned checks increased as result of employees' salaries being cut as they form a large part of the customer base [\(Statistical Appendix, Table](#)

---

<sup>23</sup> UN report: The economic recovery is fragile, and growth during the current year will barely compensate for the losses of 2020. UN news, January 2021.

<sup>24</sup> The report will focus on the estimates and forecasts of the Palestinian Central Bureau of Statistics.



[1](#)). It is worth note that **the accumulative public sector bank lending reached at the end of 2020 about USD2.2 billion.**

## Macroeconomic Developments

### Global Developments

**The global economy declined** this year because of the economic and health crisis caused by the Covid-19 crisis by about 4.3 percent, with a weak recovery phase starting in the face of many challenges that will impact economic prospects in the short term - in public health and debt management, budgetary policies, central bank activities, and structural reforms - as governments strive to ensure that this still fragile global recovery gains significant momentum and lays the foundation for robust long-term growth and economic development.<sup>25</sup>

**According to estimates**, the collapse of global economic activity this year was slightly less severe than previously expected, mainly due to the less severe contraction in advanced economies and a recovery in China. On the other hand, the disruption of activity in most emerging market economies and developing countries was more severe than expected.

**In advanced economies**, the emerging recovery has faltered after the rise in infections again, which has led to a slow recovery and many challenges, as the pandemic continues to have an adverse effect on global economic activity, exacerbating the slowdown in global growth expected over the next decade due to a lack of investment and a decrease in employment and a declining workforce in many advanced economies.

**The impact on emerging economies and developing countries**, was more severe than expected, as the contraction in growth affected the incomes of disadvantaged families and the profits of companies.

**In the East Asia and Pacific region**, growth decreased by approximately 4.9 percent, similar to the Middle East and North Africa region, where the pandemic caused growth to decline by about 5 percent this year, and employment losses have escalated in many economies and the employment rate is low. Growth in Europe and Central Asia declined by about 5.2 percent. In sub-Saharan Africa, it decreased by about 6.1 percent, while in the Latin America and the Caribbean region, growth declined by about 7.9 percent. Finally, South Asia had the highest rate of decline in growth estimated at 11 percent.<sup>26</sup>

**Global inflation** declined to 1.8 percent in 2020, and core inflation continued to fall in advanced economies to below the target level, in the euro areas, Japan and the United States of America, as the core inflation rate was about 1.3 percent, while the annual inflation rate for purchases associated with the COVID-19 pandemic was recorded at about 1.8 percent. Core inflation also continued to decline in many emerging and developing market economies, except for a few countries such as Argentina, Turkey, Venezuela and Lebanon. The reason for the decline in the rate of inflation is the decline in the purchasing power of individuals as a result of weak incomes and uncertainty due to the current situation, despite the global central banks adopting expansionary policies to increase liquidity in the markets to combat the global recession.

---

<sup>25</sup> Foreword - The Global Economic Prospects Report released in January 2021. World Bank, January 2021.

<sup>26</sup> Global Economic Prospects. World Bank 2020.

**The global economy witnessed a decrease in interest rates** that contributed to reducing the cost of international financing, as the United States played a major role in reducing these rates as the Federal Reserve, reduced the interest rate twice, to range between zero and 0.25 percent for the current year. As this was the rate that was set before the global financial crisis, the Fed pledged to keep it at this rate until it is confirmed that the economy has overcome the repercussions of the Covid-19 pandemic. This decision prompted 21 central banks around the world, such as the Eurozone and some Gulf markets, to pursue zero interest rates on deposits, while three other countries applied negative interest rates to address the stagnation in economic growth.

**Global foreign direct investment** declined about 49 percent in the first half of this year compared to the same period in 2019, and then declined by about 40 percent during the whole of 2020. It should be noted that direct foreign investment flows turned negative for the first time ever, dropping to USD -7 billion in 2020 compared to USD 202 billion in 2019.

**These flows decreased strongly in Italy, the United States, Brazil and Australia.** In contrast, China bucked the general trend and during the first 9 months of 2020, foreign direct investment to China increased by approximately 2.5 percent in e-commerce services, specialized technology services, and research and development.

**Global debt has reached a high level,** exceeding USD 277 trillion by the end of this year, as governments and companies around the world continue to increase spending to confront the Covid-19 pandemic. Debt has already ballooned to about USD 15 trillion by the end of September 2020 compared to USD 272 trillion at the end of September 2019. The largest increase in global debt is concentrated in the developed markets, where it jumped to 432 percent compared to 380 percent last year, and in emerging markets reached about 250 percent. In China it reached 335 percent, while total US debt is heading to more than 80 trillion dollars in 2020, while it recorded USD 71 trillion in 2019. In the euro area debt increased by USD 1.5 trillion, to reach USD 53 trillion by the end of September 2020.

**For global trade, data indicates that it decreased by 9.2 percent in 2020.** On the contrary, international trade in personal protective equipment increased by nearly 49 percent during the first half of 2020 compared to the same period of the previous year. With a value of 98 billion dollars, including USD 71 billion for face masks, China alone managed to export 43.8 percent of all personal protective equipment. **The World Trade Organization** also believes that the pace of growth could slow down once demand is exhausted and stocks are replenished by companies, to decrease by 7.2 percent during 2021, and the volume of merchandise trade is expected to increase by 3 percent.<sup>27</sup>

**The labor market in all countries of the world was severely affected in 2020 by the Covid-19 pandemic;** the latest figures showed that 8.8 percent of global working hours were lost during the entire past year (compared to the fourth quarter of 2019), which means approximately 255 million full-time jobs were lost. This is roughly four times the loss recorded in the 2009 global financial crisis.

**The reason** for these losses is due to the reduction in the working hours of those still working or the unprecedented increase in the number of those who lost their jobs, which reached 114 million people. It

---

<sup>27</sup>Corona 2 ... Will the world economy hold up in 2021?! ALWATAN, January 2021.

is noteworthy that 71 percent of job losses (81 million people) occurred due to giving up searching for work and not unemployment, meaning that people left the labor market because they were unable to work, either because of the restrictions of the epidemic or simply because they stopped looking for work (discourage workers). These massive losses reduced global labor income by 8.3 percent (before the support measures were included), or about USD 3.7 trillion, or 4.4 percent of global GDP.

**It should be noted that the greatest harm was inflicted on women in the labor market compared to men**, as 5 percent of women globally have lost their jobs compared to 3.9 percent of men. Specifically, women were more likely than men to leave the labor market or give up searching for work. In addition, younger workers were harmed more than others, either by losing their jobs, leaving the workforce, or delays in joining the workforce. 8.7 percent of young people 15-24 years old lost their jobs, compared to 3.7 percent of adults.

**Hotels and restaurants were the worst affected**, with the number of jobs falling by more than about 20 percent, followed by the retail trade and manufacturing. In contrast, the number of jobs increased in the media, communications, banking and insurance sectors in the second and third quarters of 2020. Small increases were also recorded in the extractive industries and public utilities.<sup>28</sup>

### **Developments in Arab countries;**

**There are pressures on Arab country budgets** as a result of a decline in oil revenues in exporting Arab countries and tax revenues in importing countries, while the spread of the Covid-19 virus poses challenges. These are related to the need for a rapid response by governments to increase levels of public spending directed to support health sectors and to increase budget financing to reduce the economic impact and support affected sectors and groups.

**It is predicted that Arab countries' global exports will decline by at least 50 percent**, whether in Arab oil-exporting or importing countries, due to lower levels of external demand. Exports are responsible for generating about 48 percent of their gross domestic product, and in particular, the Arab economies will be affected by the slowdown in demand from a number of their trading partners. The affected countries are currently considered one of the most important trading partners of Arab countries, as they absorb 65 percent of Arab exports.

**The productive sectors in the Arab countries have been negatively affected** due to the partial halting of domestic production, especially in the services sector, particularly the sectors of tourism, transport, domestic and foreign trade and manufacturing industries. It is worth noting that these sectors are responsible for generating approximately 40 percent of the GDP of the Arab countries.

**Oil-exporting countries are experiencing a double shock** as a result of COVID-19; as economies have suffered from frequent closures and weak economic movement reducing demand for oil. In addition, the decline in oil prices deeply affects countries' budgets and their ability to spend due to the decline in global demand, to approximately 10 million barrels per day.<sup>29</sup>

---

<sup>28</sup> ILO: Uncertain and erratic recovery forecast after the unprecedented labor market crisis. ILO, January 2021.

<sup>29</sup> COVID-19 costs the global economy 12 trillion dollars. INDEPENDENT ARABIA, December 2020.

**Inflation increased at the beginning of 2020 in Saudi Arabia** as a result of high levels of prices for food and accommodation, personal goods and services, food and beverages, health and education, tobacco, home furnishing and equipment, transportation, entertainment and culture. Meanwhile, the prices of housing, water, electricity and gas, clothes, shoes and telecommunications declined. An increase in the inflation rate in Saudi Arabia is expected during 2020 and 2021, a reflection of the tangible recovery in the private sector and its impact on increasing consumption levels.

**Inflation levels in Golf countries were estimated to be varies in 2020; Inflation has been estimated to be low in the UAE** for the year 2020, due to the economic slowdown, lower energy prices and a decline in the general price level. **As for Qatar**, an increase in inflation is estimated, reflecting moderate price pressures arising from food, fuel and selected services. Where, it is expected that **the Kuwaiti** inflation rate affected during the year 2020, due to the decline in international oil prices, and their possible effects on domestic price levels. It is estimated that **the Bahraini inflation rate** continue to rise as a result of the developments in the global economy, especially the COVID-19 pandemic and changes in international oil prices and their impact on the general level of prices. **In Oman**, it is estimated to register an increase in inflation as a result of the impact of the COVID-19 on the levels of supply and demand for goods and services.

**Moving to Iraq**, it is expected that the prices of imported goods will increase, especially since Iraq relies heavily on imports to cover its needs in the light of the disruptions in goods and services, especially the global freight movement.

**In Yemen**, as a result of the impact of the supply of goods and services due to the negative internal conditions in the country during the recent period, the inflation rate is expected to remain high during the years 2020 and 2021.

**It is also expected that inflation rates in Egypt** will stabilize as a result of the decline in aggregate demand levels due to COVID-19 and the emergence of some inflationary pressures that may appear as a result of pressures on the value of the local currency with the expected decline in foreign exchange receipts.

**In Algeria**, the inflation rate is expected to continue to rise as a result of the expected impact of fluctuating food prices as a result of climatic conditions, internal conditions in neighboring countries and the extent of fluctuation in the exchange rates of the dollar and the euro, as they are the main currencies in commercial transactions in Algeria. In addition, developments related to both the COVID-19 pandemic and global oil prices have affected domestic price levels. Inflation rates are expected to remain high in **Tunisia** due to the economic impacts of the pandemic and pressures on the value of the local currency. **In Morocco**, the rate of inflation is expected to decline during the year 2020, reflecting the slowdown in external demand and developments in climatic conditions affecting the prices of agricultural commodities.

The fiscal and monetary reforms that are being implemented in **Sudan** will gradually contribute to absorbing part of the inflationary pressures, but it is expected that inflation rates will continue to remain high during this period. **In Mauritania**, it is expected that the general price level will be relatively stable during the current year.

**In Lebanon**, inflation rates are expected to remain high during the forecast horizon, reflecting mainly the pressures on local prices and the local currency in light of the impact of GDP levels.

Inflation pressures are expected to rise in **Jordan**, reflecting some of the challenges facing supply chains and the trade sector associated with the emergence of the COVID-19 and to continue to rise in 2021 with an improvement in overall demand levels.<sup>30</sup>

**COVID-19 has also affected small and micro enterprises** that contribute about 45 percent of the gross domestic product and about a third of the jobs generated in the formal sector, especially on the tourism sector as a result of travel restrictions, especially in countries such as Morocco and Tunisia, whose economies depend on tourism and workers. In the aviation and hospitality sector, especially the three major Gulf airlines, Emirates Airlines, Etihad Airways and Qatar Airways. As well as affecting health and social services, cash support programs for the poor, and other social programs.

**There are expectations that there will be a 45 percent decrease in GDP in the Middle East and North Africa** region for the year 2020. **It is expected that the middle class in the Arab region will shrink**, which could push more than 8 million additional people to enter the circle of poverty, especially in the informal sector, especially those who are not covered by social protection systems or unemployment insurance.

**It is estimated that the Arab countries will lose about 1.7 million jobs in 2020**, with the unemployment rate rising by 1.2 percent due to disruption of economic activities and lack of growth in the Arab region. Bearing in mind that the effects of the crisis will affect all segments of society, especially the vulnerable classes and those most in need of government aid. In particular, the COVID-19 pandemic affected the service sector and as the result of social distancing practices led to an increase in food prices and some preventive medical supplies, despite the governments relentless efforts to confront the effects of the pandemic.

**An increase in unemployment rates has occurred in the light of the damage to a number of economic sectors that provide job opportunities as a result of COVID-19**, especially the tourism sector, in which every job opportunity directly contributes to generating five other indirect job opportunities in some Arab countries that represent global tourism destinations. This contributes to rates ranging between 12 and 19 percent of the gross domestic product in some Arab countries that are global tourist destinations. **As for unemployment** among women in the Arab world, women's participation in the labor market in the Arab region has reached about 21 percent compared to 70 percent for men, and the unemployment rate for women is 19 percent compared to 8 percent for men. In light of the outbreak of the epidemic, women are often the group most vulnerable to unemployment and loss of work, especially those working in daily labor and marketing occupations, restaurant and kitchen workers, and cleaning workers.<sup>31</sup>

---

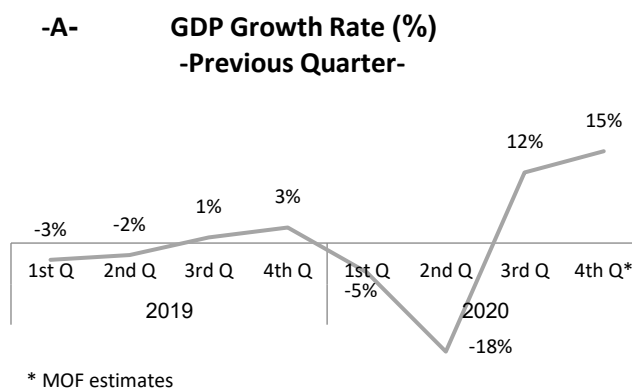
<sup>30</sup> ARAB ECONOMIC OUTLOOK REPORT APRIL 2020. Arab Monetary Fund, April 2020.

<sup>31</sup> Arabs are threatening to lose 1.7 million jobs in 2020. The new Arab, May 2020.



## Palestinian Economic Developments;

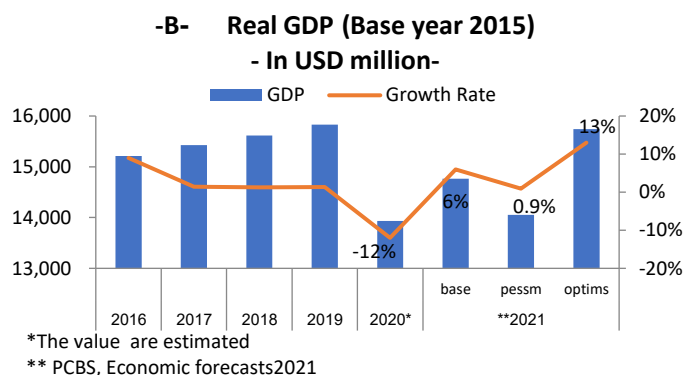
The economic situation during the year 2020 deteriorated with the economy contracting due to the downturn in economic activity as a result of the effects of the Covid-19<sup>32</sup> pandemic, which began in the first quarter of 2020. The economy declined by about 4 percent compared to the corresponding quarter of 2019<sup>33</sup>, with this decline intensifying during the second quarter by about 19 percent, as the country experienced a state of comprehensive closure to reduce the outbreak of corona and a renewed clearance revenue crisis as result of the Israeli annexation decision. The economy started to recover gradually during the third quarter, in the light of the government's attempts to balance both the economic and health aspects and co-exist with the pandemic, but the economic situation remained worse than before the pandemic, with growth slowing by about 11 percent compared to the corresponding quarter of the previous year. The gradual decline in the pace of contraction during the fourth quarter is expected to continue because of some improvements in economic indicators (Figure A).



In view of the overall situation for 2020, the economy experienced a marked decline of about 12 percent of GDP compared to 2019 when economic growth increased by about 1.4 percent<sup>34</sup>. This was due to the crisis of the Corona pandemic and the clearance crisis that lasted for six consecutive months which together affected the level of aggregate demand and performance of economic activities (Figure B).

On the aggregate level, the level of final consumption spending fell by about 6 percent, investment activity by about 36 percent, and foreign trade declined due to a decrease in imports and exports by about 11

percent and 7 percent respectively, as result of restrictions on the movement of crossings and borders, in addition to a decline in domestic demand reflecting the trade deficit which declined by about 13 percent. Regarding **economic activities**, most of them showed a marked decline in 2020 compared to 2019, with



<sup>32</sup> The first cases of corona virus appeared on the 5th March in Bethlehem governorate, and a state of emergency was declared later in the month and a series of measures were taken, including a comprehensive closure to control the pandemic locally.

<sup>33</sup> PCBS, quarter national accounts, different quarters.

<sup>34</sup> PCBS, economic performance2020 and forecasts 2021, 2020.



the construction sector experiencing a sharp decline of nearly 35 percent, followed by industry and agriculture by about 12 and 11 percent respectively, while the services sector declined by about 10 percent, specifically the tourism sector including restaurants and hotels.

The effects of economic weakness extended to **GDP per capita** which also declined by about 14 percent in 2020 compared to 2019. **The economic situation in 2020** is in contrast to all expectations at the beginning of the year which indicated an economic recovery of about 2.4 percent<sup>35</sup>.

**For 2021**, the economy is **expected** to grow by about 6 percent after the return to normal life, with various economic activities (agriculture, industry, construction and services) expected to recover, as well as aggregate demand which will also boost with its various components (consumption, investment and net exports) under the assumption that vaccines are available to control the Corona pandemic, stability of the political situation, in addition to improvements in external aid and grants (Box 1).

#### Box1: Palestinian economic performance in 2021

The forecasts for 2021 were prepared based on a set of scenarios (baseline scenario, optimistic and pessimistic), where the focus was on the baseline scenario that assumes continuity of the Corona pandemic and its economic and social implications along with the government's balancing between the economy and health, as well as availability and distribution of the corona vaccine during the first quarter of 2021. The scenario assumes that the political situation will continue as it was during 2019, in addition to the continuation of the government's economic policies to separate from Israel through clusters development and focus on the productive sectors, especially the clean energy sector and technological innovation. Also, it assumes an increase in government transfers to mitigate corona impacts and assumes the gradual return for external private sector transfers, and an increase in foreign aid targeting budget support and development projects as it was in 2019.

According to this scenario for the **real sector**, **GDP is expected** to increase by 6 percent in 2021, with a 4 percent increase in per capita value, 3 percent increase in the value of total final consumption (private and public) and 32 percent increase in the value of total investment. At the level of economic activity, the added value of agriculture activities is expected to increase by 12 percent, industry activities by 7 percent, construction activities by 42 percent and service activities by 3 percent in 2021 compared to 2020.

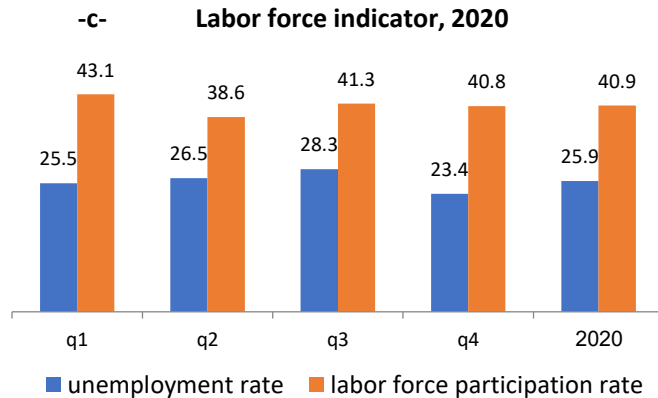
**For the external sector**, the net current account deficit is expected to decrease by 11 percent, as a result of a 10 percent increase in net income value and 54 percent increase in net current transfers, 10 percent increase in the value of the trade balance deficit.

**On the labor market**, the unemployment rate is expected to reach 27 percent in 2021, compared with 26 percent in 2020

Source: PCBS, economic performance 2020 and forecasts 2021, 2020.

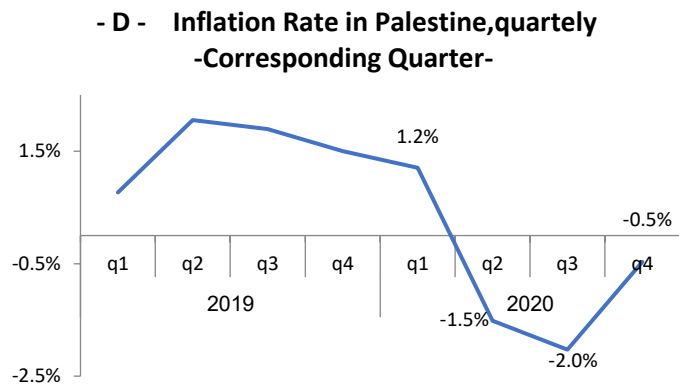
<sup>35</sup> PCBS, economic performance 2019 and forecasts 2020, 2019.

**The unemployment rate rose by about 0.6 percentage points in 2020 compared to 2019 reaching 25.9 percent<sup>36</sup>**, due to the impact of the Covid-19 pandemic on the labor market, leaving many unemployed individuals. Given the performance of the labor market during the year, the first quarter of 2020 began with an unemployment rate of about 25.5 percent, but this figure increased by about a percentage point during the second quarter compared to the first quarter after the comprehensive closure<sup>37</sup> to contain the coronavirus, which resulted in the loss of more than 100,000 workers in Israel and settlements and the local market, particularly those working in the tourism and services sector (restaurants and cafes...) and construction. Then the rate of unemployment increased during the third quarter by about 1.8 percentage points over the second quarter as a result of the clearance crisis and its consequences on the economy which was slowing, but the unemployment rate declined by about 4.9 percentage points during the fourth quarter after the improvement in economic life caused by resolving the clearance crisis and the government's mitigation measures that seemed clearer (Figure C).



**The inflation rate<sup>38</sup> in Palestine in 2020 decreased by about 0.7 percent compared to the previous year 2019**, due to the decline in domestic demand after the outbreak of Covid-19 and the restrictive measures for the movement of goods and trade that accompanied it. Also, the apparent rise in the value of the shekel had an impact on the prices of imported goods that as a consequence experienced a contraction.

Consumer prices pre covid-19 outbreak, experienced a modest growth where prices changed between 1-2 percent, but the growth has been negative since April 2020 when the effects of Coronavirus on domestic demand and commodity prices extended to the rest of the quarters. Growth in the fourth



quarter remained negative, but lower than in the second and third quarters (Figure D). It should be noted that the rate of inflation varies between the West Bank, Gaza Strip and Jerusalem due to the different determinants and economic conditions, where the inflation rate in both West Bank and Gaza Strip

<sup>36</sup> PCBS, labor force survey, q4 2020.

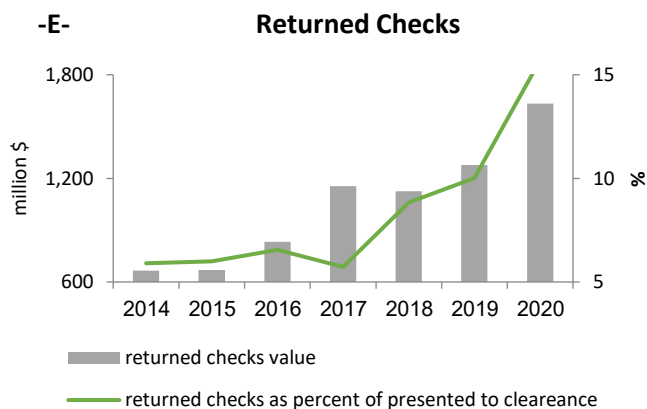
<sup>37</sup> The comprehensive closure extended for two months from March 25 to the end of May 2020.

<sup>38</sup> PCBS, consumer price index issue (base year=2018), 2020.

decreased by about 0.9 and 0.5 percent respectively, while the inflation rate increased by about 0.7 for the same period in Jerusalem<sup>39</sup>.

**Total credit facilities<sup>40</sup> increased by 12 percent in 2020 compared to the previous year 2019 to about USD 10.1 billion**, due to an increase in facilities granted to the public sector, which increased sharply compared to the private sector, because of the crisis of Covid-19, as well as the clearance crisis that took place at the end of the fifth month of the same year and extended for six months. This put financial pressure on the government after the fall in external support and unwillingness by the Arab network countries (Aman) to lend the government. This caused the government to borrow from local banks to cover their obligations, where the ratio of facilities granted to the public sector increased by about 42 percent compared to 6 percent for the private sector. The accumulative public sector bank lending reached the highest level of USD 2.2 billion at the end of December 2020 compared to the previous years.

**Total deposits** increased by 13 percent for the same period to USD15.1 billion with the main source of the increase the private sector by about 14 percent, as the share of the public sector, declining by about 8 percent. The West Bank accounts for the largest proportion of total deposits by about 91 percent, compared with 9 percent for the Gaza Strip. On the other hand, the value of the returned checks increased by about 28 percent for the same period mentioned, due to the financial circumstances experienced by the government as mentioned earlier, where a series of measures were taken such as payment of 50% of the salary to maintain a minimum wage of NIS 1750 to protect low-income people, which had the effect of many employees failing to pay their bank obligations. It should be noted that the returned checks as a percentage of those presented to clear increased by about 6percentage points in 2020 compared to 2019 (Figure E).



<sup>39</sup> That part of The Jerusalem governorate which was forcibly annexed by the Israeli occupation after its occupation of the West Bank in 1967.

<sup>40</sup> PMA, banking data, 2020.

## Fiscal Developments During 2020

For the second year, public finance is experiencing an exceptional situation that affects the sustainability of financial reform and its overall performance; the coincidence of two crises, the Covid-19 pandemic and the Clearance crisis during the year 2020, which exhausted the public finances, where the incompatibility of the size and the timing of cash inflows with the PA obligations, resulted in an increase in the public debt. The fiscal year 2020 began with positive financial indicators and with an improvement in tax collection, but the scenario began to differ by registering of the first cases of Covid-19; the government started working with an emergency plan instead of a normal budget that was compatible with recent events. This was followed by the cessation of contact between the Palestinian and Israeli governments in light of the decision to illegally annex parts of the West Bank to Israel. As a result, the suspension of coordination included not receiving clearance funds for a period that extended from the beginning of May until the end of November 2020.

Despite the unusual situation with public finances during the year 2020, net revenue recorded an increase of one percent compared to the previous year, and was about 42 percent higher than what was expected in the emergency budget. While total expenditures recorded an increase of about 3 percent, achieving 98 percent of the budget target. Therefore, the total deficit did not exceed 60 percent of the estimated emergency budget, despite registering an increase by about 8 percent from the previous year.

This testifies to the government's good management of the crisis despite the pressures it faced during the year 2020, through reducing revenue expectations, austerity in expenditures and reorienting public spending according to priority sectors and by managing the scarcity of financial resources. Nevertheless, the government has paid the cost of not receiving Clearance transfers on time through the increase in public debt and its corresponding costs.

## 2020 Emergency Budget

At the beginning of March 2020, the regular budget was transferred to an emergency budget to deal with the priorities imposed by the global Covid-19 crisis, in order to focus the available financial resources capabilities on the health sector and the security sector and the transfers and compensation imposed by the crisis.

"The cash rationing plan covers a period of six months from April to September. It is extendable according to circumstances and is based on the following principles:

1. Giving priority to sanitation for the health sector to face the crisis of corona.
2. Austerity in all public expenditure items.
3. Working to secure a safety net for low-income and marginalized groups.
4. Limiting, as much as possible, the accumulation of arrears in favor of the government's suppliers of goods and services, by continuously providing liquidity according to the available cashflow."

## Revenue - on cash basis

Despite recording negative growth rates in economic activity during the year 2020, net revenues achieved an unexpected slight increase of about NIS 174 million compared with the previous year, by 2.6 percentage points of GDP. This increase was mainly due to the increase in clearance revenues as no deduction for prisoners and martyrs was made as in the previous year<sup>41</sup>, despite a noticeable decrease in tax returns. Meanwhile, domestic revenues, both tax and non-tax, witnessed a decline during 2020 compared to 2019, and which was expected in light of the economic downturn.

The decrease in domestic tax revenues was due to the decrease in; the value of customs, as this reflects the shift in consumption from luxury goods to necessary goods –usually free or low customs fees- during the period of crisis and the unusual situation, also the closure of crossings and borders, which had the effect of decreasing customs collection. Also, a decrease in the value of income tax for several reasons, including lower incomes in general, the loss of jobs in some cases, as well as the exemptions that were granted to help limit the deepening of the economic slowdown. While the collection of value-added tax was less affected compared to the collection of other taxes due to its nature that is imposed on all types of goods, including necessary ones. It is worth noting that the only tax that witnessed a noticeable increase during 2020 was the excise tax on tobacco, since during the period of closure and the tightening of movement between the West Bank and Jordan, the volume of smuggling of cigarettes was limited, as the increase in excise taxes on tobacco during the year 2020 reached about NIS 70 million compared to 2019. Both the excise on beverages and the property tax remained at the same level over the past year, because the excise on beverages is considered to be income inelastic.

Earmarked collections achieved a slight increase during the year 2020 compared to the year 2019, and were about two and half times higher than what was expected in the 2020 budget, due to an increase in collections from government universities and institutes. As for non-tax revenues, which are fees and investment returns, they decreased at a much lower level than expected, and in general they have maintained the same level as last year, as the increase in licenses, profession fees and investment returns offset the decrease in the remaining fees; the decrease in the total fees were about NIS 89 million, while the increase in investment returns was about NIS 87 million, these investment returns have not been achieved for the three previous years.

Tax refunds have decreased during 2020 compared to the previous year due to the decrease in fuel tax refunds. The fuel tax refunds are considered as a government subsidy to reduce the price of fuel, and due to the decrease in the global demand for fuel as a result of the slowdown in economic activity during 2020, prices have decreased, so the volume of fuel price subsidies was 51 percent less than the previous year. On the other hand, the tax refunds on value-added tax increased with the decrease in the volume of economic activity. Thus, the increase in value-added tax refunds amounted to about NIS 20 million.

Clearance revenues increased in 2020 by about NIS 173 million and achieved a 118 percent of the emergency budget target for the year 2020, mainly due to the decrease in the comparison base, i.e. in

---

<sup>41</sup> In 2019, amounts equal to the allowances for prisoners and martyrs were deducted by the Israeli side illegally, and the monthly deductions from the clearance revenues amounted to about NIS 41.89 million, which is the right of the Palestinians.

2019, monthly amounts estimated at about NIS 41.9 million equivalent were deducted for prisoners and martyrs, these were illegal deductions from the Israeli side during the year 2019, and similar amounts were not deducted during the year 2020. On a commitment basis, clearance revenues recorded a decrease of more than half a billion in NIS, due to the decrease in; the value-added tax, the Blu tax – Petroleum excises- associated with the decrease in fuel demand during the year 2020, and the income tax for workers working in Israel as a result of many reasons; the decrease in demand for employees, tightening the procedures for workers entering in to Israel and issuing work permits, in addition to increasing illegal work in Israel during the year 2020. It is worth noting that the transfers of clearance revenues in both 2019 and 2020 were not regular, as the interruption of clearance revenue transfers extended during the year 2019 to about 5 months, while in 2020, it was about 6 consecutive months, which in turn affected the public finance position and the sustainability of government finances.

### **Expenditure - on a commitment basis -**

Total spending for the year 2020 witnessed an increase of about half a billion in NIS, registering 32 percent of GDP, up 4 percentage points from the previous year. This increase was due to the increase in current expenditures at the expense of development expenditures due to the exceptional period. Current expenditure witnessed a significant increase in 2020, with transfer expenditures accounting for 65 percent of this increase<sup>42</sup>, and the wage and salary bill accounting for 28 percent, followed by net lending and capital expenditures at 4 percent each. While development expenditures decreased by about 22 percent from the previous year.

The wages and salary bill increased by about NIS 236 million, not exceeding the budget target for this item for the year 2020, as it achieved the budget target by 100 percent, as well as for social contributions, as it was one percentage point higher than the budget target (NIS 5 million only). While spending on goods and services witnessed a decrease of about NIS 30 million compared to the previous year due to the irregularity of work for government employees in their workplaces, which reduced the related operating expenses, spending on this item also achieved the budget goal completely. Transfer expenditures during the year 2020 were higher than in 2019 despite not exceeding its budget target, which the government had prepared in anticipation of an increase in transfer spending in the light of the COVID-19 pandemic. Thus, the exceptional circumstances were accompanied by an increase in government transfers of social assistance to needy families and unemployment benefits during the closure period, in addition to other transfers to support the local governorates, security services and health sector in the face of the health crisis, which resulted in an increase in transfer expenditures by more than half a billion in NIS compared to the previous year.

Capital expenditures witnessed a remarkable increase during the year 2020 and exceeded the budget target by about NIS 13 million, the increase in capital expenditures was concentrated at the end of the fiscal year. As for the interest due during the year 2020, it achieved about half of what was allocated for

---

<sup>42</sup> Increasing government spending in the light of the economic recession is one of the tools of fiscal policy to accelerate the economy and ease the deepening of the economic recession, but it is worth noting that these expenditures were not fully spent and new arrears accumulated during the year 2020 due to the limited sources of financing and the irregular cash flow.

this item in the budget, although it was about NIS 5 million higher than the previous year, due to the rescheduling of some debts and interest due to the difficult circumstances public finances were going through. Two other items of current expenditure exceeded the budget target in 2020, net lending and earmarked payments; Net lending was about NIS 267 million higher than the allocation for this item in the 2020 emergency budget, despite this, it was not noticeable increase from the previous year. While the earmarked payments exceeded the budget target by about NIS 210 million, as the government expected reduced revenues from both property tax and transportation fees, which are considered as funds for local government.

One of the emergency budget goals for the year 2020 was to reduce development expenditures and focus on spending according to priority, and to continue working on previous development projects, so the volume of development spending targeted in the budget was NIS 1.4 billion, on the basis that about half of total development expenditures would be financed by donors, and the rest half would be financed by the PA treasury. In practice, the size of government spending did not exceed 70 percent of the target amount in the budget, for several reasons, including, external support for development projects which was 37 percent less than expected in the emergency budget, and secondly, the government's response to the second financial crisis, which was not receiving clearance transfers for about six months, as a result there was a reduction government spending. Therefore, the spending on development covered by the state treasury was reduced by about NIS 180 million, accounting for 74 percent of the targeted spending in the budget, and thus development spending decreased for the second year in a row which is not considered a positive situation.

## **Financing**

One of the government's goals with regard to the public financial sector is to reduce the overall fiscal deficit, but the year 2020 was exceptional and it restored the volume of financing required to cover the deficit to the levels in 2014 and 2013, as the volume of financing required amounted to about NIS 5.6 billion, which was 10 percent of GDP for 2020. External financing covered about 30 percent of the total financing required and achieved 75 percent of what is expected in the budget. In addition, external financing decreased by about NIS 73 million during the year 2020, after a change in the policies of some donor countries, in addition to unstable global conditions, which affected the size of external grants. By amending the comparison base (in 2019) for the amount returned in favor of the US Consulate by about NIS 448 million, the decrease in external financing appears by more than half a billion in NIS during the year 2020, distributed as a decrease in the budget support by about NIS 557 million compared to the year 2019, compared to an increase in development financing by about NIS 35 million. Finally, domestic financing was recorded as 70 percent of the total financing, as bank financing accounted for about NIS 1.9 billion, while the net accumulation of new arrears for 2020 was about NIS 2 billion.

## **Public debt**

Public debt for 2020 recorded a 21 percent increase compared to the previous year, to reach NIS 11.7 billion, equivalent to USD 3.6 billion, and 21 percent of GDP. This increase was due to the rise in domestic debt with the government resorting to bank financing to cover its obligations during the year 2020 In light of the irregular flow of government revenues. During the year 2020, the local debt increased by about 37 percent from the previous year, to record at the end of December about NIS 7.5 billion, equivalent to USD 2.3 billion. While external debt increased by only 1 percent, to reach NIS 4.3 billion at the end of December 2020 (approximately USD 1.3 billion).



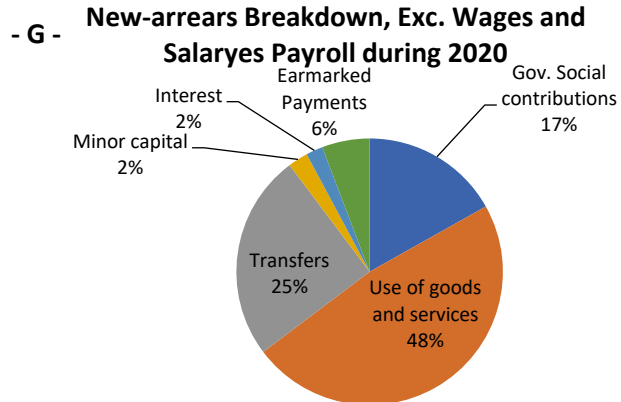
## Arrears during 2020

During the year 2020, new arrears amounted to about NIS 3.7 billion, and repayments of previous years arrears to the private sector, government promissory note and others were about NIS 1.6 billion, bringing the total accumulated arrears until the end of 2020 about NIS 6.6 billion, which was more than the accumulative arrears at the end of the year 2019 by 46 percent (about NIS 2.1 billion).

Arrears on wages and salaries witnessed an increase during the period of non-receipt of clearance revenues transfers, which is from the beginning of May until the end of November, as the government approved a 50 percent disbursement rate of salaries and semi-salaries during this period, according to the available liquidity in the state treasury. With the receipt of clearance transfers in December, all the dues on the wages and salaries item were repaid, and only NIS 518 million were transferred for the next fiscal year which was amounted related to Gaza public employees. The increase in the disbursement on the wages and salaries item in December was about NIS 2 billion.



As for the new arrears during 2020 on other items of spending; Arrears on current expenditures other than wages and salaries until the end of 2020 amounted to about NIS 2.7 billion, distributed as shown in the [figure ... \(\)](#). While the arrears on the item of development expenditures until the end of the year amounted to NIS 380 million. Finally, the arrears on tax refunds are about NIS 104 million.



الملاحق الاحصائية

**Statistical Appendix**

Table(1): Main Palestinian economic indicators										جدول (1): المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية الرئيسية
Indicator	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*			المؤشر
							baseline	optimistic	pessimistic	
Nominal GDP in USD million	13,972	15,405	16,128	16,277	17,134	15,399	16,328	17,408	15,539	الناتج المحلي الاسمي بالمليون دولار
Real GDP in USD million (base year=2015)	13,972	15,211	15,427	15,616	15,829	13,999	14,843	15,825	14,127	الناتج المحلي الحقيقي بالمليون دولار (سنة الاساس=2015)
west Bank	11,072	12,046	12,506	12,797	12,999	12,284				الضفة الغربية
Gaza Strip	2,900	3,165	2,921	2,819	2,830	2,927				قطاع غزة
Agriculture value added in USD million	1,035	1,143	1,074	1,091	1,101	980	1,099	1,198	1,105	القيمة المضافة لنشاط الزراعة بالاسعار الثابتة
Industry value added in USD million	1,351	1,546	1,800	1,830	1,848	1,626	1,732	1,790	1,658	القيمة المضافة لنشاط الصناعة بالاسعار الثابتة
Construction value added in USD million	665	780	819	921	889	578	823	1,002	689	القيمة المضافة لنشاط الانشاءات بالاسعار الثابتة
services value added in USD million	1,918	2,141	2,140	2,270	2,359	2,123	2,178	2,265	2,076	القيمة المضافة لنشاط الخدمات بالاسعار الثابتة
Final Consumption in USD million	15,843	17,154	16,514	16,889	17,329	16,289	16,778	17,413	16,468	الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالاسعار الثابتة
Gross Capital Formation in USD million	3,505	3,874	4,167	4,260	4,177	2,673	3,515	4,333	2,740	التكوين الراسمالي الاجمالي بالاسعار الثابتة
Net exports in USD million	5,401-	5,588-	5,386-	5,678-	5,746-	5,008-	5,504-	5,504-	5,119-	صافي الصادرات بالاسعار الثابتة
Exports	2,244	2,208	2,516	2,579	2,631	2,446	2,554	2,615	2,481	الصادرات
Imports	7,646	7,796	7,902	8,257	8,376	7,455	8,059	8,588	7,596	الواردات
Real Growth Rate (%)	4	9	1	1	1	12-	6	13	1	معدل النمو الحقيقي (%)
nominal Growth Rate (%)	12-	10	5	1	0	11-	6	7	1	معدل النمو الاسمي (%)
GDP per Cpita in USD	3,278	3,490	3,463	3,418	3,378	2,916	3,018	3,218	2,874	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار
Unemployment Rate (%)	23	24	26	26	25	26				معدل البطالة (%)
Labor Force Participation Rate (%)	44	44	44	44	44	41				نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)
Consumer Price Index( base year=2018)	100	100	100	100	102	101				الرقم القياسي لاسعار المستهلك
Total Credit Facilities in USD million	5,825	6,872	8,026	8,432	9,039	10,075				إجمالي التسهيلات بالمليون دولار
Total Deposits in USD million	9,654	10,605	11,982	12,227	13,385	15,137				إجمالي الودائع بالمليون دولار

\*PCBS, Palestinian Economic performance  
2020 and forecasts 2021,2020

تم اخذ المتوسط لآخر خمس سنوات\*\*

Table 1a. Palestine--Central Government Fiscal Operations (In percent of GDP)							
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
						Budget	Actual
<b>Total net revenue 2/</b>	<b>20.7</b>	<b>23.0</b>	<b>22.7</b>	<b>21.3</b>	<b>19.0</b>	<b>15.2</b>	<b>21.6</b>
<b>Net domestic revenue</b>	<b>6.0</b>	<b>7.9</b>	<b>7.3</b>	<b>7.4</b>	<b>6.2</b>	<b>2.8</b>	<b>7.0</b>
<b>Gross domestic revenue</b>	<b>6.5</b>	<b>8.5</b>	<b>7.6</b>	<b>8.3</b>	<b>7.0</b>	<b>3.4</b>	<b>7.5</b>
Domestic tax revenue	4.3	4.1	4.7	5.1	4.4	2.1	4.6
Earmarked collections 3/	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.2	0.6
Non-tax revenue	1.8	3.9	2.4	2.6	2.1	1.0	2.3
<b>Tax refunds</b>	<b>-0.5</b>	<b>-0.6</b>	<b>-0.3</b>	<b>-0.9</b>	<b>-0.8</b>	<b>-0.6</b>	<b>-0.5</b>
Fuel	-0.2	-0.4	-0.2	-0.6	-0.7	-0.4	-0.4
Other	-0.3	-0.2	-0.1	-0.2	-0.1	-0.2	-0.1
<b>Clearance revenue 4/</b>	<b>14.6</b>	<b>15.1</b>	<b>15.4</b>	<b>13.9</b>	<b>12.8</b>	<b>12.4</b>	<b>14.6</b>
<b>Total expenditure</b>	<b>30.5</b>	<b>30.2</b>	<b>29.7</b>	<b>27.6</b>	<b>27.3</b>	<b>32.1</b>	<b>31.6</b>
<b>Recurrent expenditure</b>	<b>28.8</b>	<b>28.0</b>	<b>27.5</b>	<b>25.4</b>	<b>25.4</b>	<b>29.5</b>	<b>29.8</b>
Wages and salaries	13.7	13.3	13.1	11.0	10.8	12.5	12.5
Social contributions	1.3	1.3	1.3	1.0	1.1	1.2	1.2
Use of goods and services	4.7	4.3	4.3	3.8	3.7	4.1	4.1
Transfers	6.2	6.2	6.1	7.0	7.0	9.3	8.9
Minor capital	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2
Interest	0.3	0.5	0.5	0.4	0.3	0.7	0.3
Domestic	0.3	0.5	0.5	0.4	0.3	0.0	0.3
External	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Net lending 5/	2.2	1.7	1.6	1.7	1.8	1.6	2.1
Earmarked payments 6/	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.0	0.5
Property tax	0.2	0.4	0.2	0.2	0.3	0.0	0.2
Transportation fees	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.0	0.3
<b>Recurrent balance</b>	<b>-8.2</b>	<b>-5.0</b>	<b>-4.8</b>	<b>-4.1</b>	<b>-6.4</b>	<b>-14.3</b>	<b>-8.3</b>
Development expenditure	1.6	2.2	2.3	2.2	2.0	2.5	1.7
<b>Overall balance</b>	<b>-9.8</b>	<b>-7.2</b>	<b>-7.1</b>	<b>-6.4</b>	<b>-8.4</b>	<b>-16.9</b>	<b>-10.0</b>
<b>Total financing</b>	<b>9.8</b>	<b>7.2</b>	<b>7.1</b>	<b>6.4</b>	<b>8.4</b>	<b>16.9</b>	<b>10.0</b>
<b>External financing</b>	<b>5.7</b>	<b>5.0</b>	<b>4.5</b>	<b>4.1</b>	<b>2.8</b>	<b>4.0</b>	<b>3.0</b>
Budget support	5.1	3.9	3.4	3.2	2.9	2.7	2.2
Development financing	0.6	1.0	1.1	1.0	-0.1	1.3	0.8
External debt repayment	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
External arrears	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
<b>Domestic financing</b>	<b>4.1</b>	<b>2.2</b>	<b>2.6</b>	<b>2.2</b>	<b>5.5</b>	<b>0.0</b>	<b>7.1</b>
Net domestic bank financing	1.2	-0.8	0.5	1.0	2.9	0.0	3.4
Non-bank financing	<b>2.9</b>	<b>3.0</b>	<b>2.1</b>	<b>1.2</b>	<b>2.6</b>	<b>0.0</b>	<b>3.6</b>
Domestic arrears	<b>2.9</b>	<b>3.0</b>	<b>2.1</b>	<b>1.2</b>	<b>2.6</b>	<b>0.0</b>	<b>3.6</b>
Expenditure arrears	2.9	3.0	2.1	1.2	2.6	0.0	3.6
New arrears	4.6	5.1	4.7	3.4	5.1	2.6	6.5
Arrears repayment	-1.7	-2.1	-2.6	-2.2	-2.5	-2.6	-2.8
Residual	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0
<b>Errors and omissions/financing gap 7/</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>12.8</b>	<b>-0.1</b>
Memorandum items:							
Nominal GDP (in millions of shekels)	54,353	58,849	58,222	58,363	61,681	55,085	55,085

Source: Palestinian Authority, Ministry of Finance and Planning.

1/ a) The monthly projections are based on the annual budget and seasonal factors calculated, for most aggregates, over the last 5 years, corrected for one-off spec

2/ Revenue is presented on a cash basis and expenditure on a commitment basis.

3/ 90 percent of property tax and 50 percent of the transportation fee collections is due to local government units.

4/ Tax revenue collected by Israel on behalf of the Palestine Authority minus deductions for administration costs.

5/ Deduction by Israel from clearance revenue for outstanding utility bills of local governments.

6/ Withheld (+) or transferred from past collections and/or transferred advances (-).

7/ + = financing need.

Table 1b. Palestine–Central Government Fiscal Operations (In millions of NIS)										
	2015	2016	2017	2018	2019	2020				
						Budget		Actual in % of Budget	Change 2019-2020	
						Baseline Scenario	2020 Actual		In NIS	In %
<b>Total net revenue 2/</b>	<b>11,231</b>	<b>13,523</b>	<b>13,194</b>	<b>12,408</b>	<b>11,713</b>	<b>8,358</b>	<b>11,887</b>	<b>142.2</b>	<b>174</b>	<b>1</b>
<b>Net domestic revenue</b>	<b>3,278</b>	<b>4,651</b>	<b>4,228</b>	<b>4,316</b>	<b>3,845</b>	<b>1,523</b>	<b>3,846</b>	<b>252.5</b>	<b>1</b>	<b>0</b>
Gross domestic revenue	3,542	5,023	4,419	4,817	4,336	1,863	4,133	221.9	-203	-5
Domestic tax revenue	2,354	2,391	2,751	2,997	2,734	1,184	2,524	213.1	-210	-8
Earmarked collections 3/	220	323	265	274	327	126	336		9	3
Non-tax revenue	969	2,309	1,404	1,545	1,276	553	1,274	230.4	-2	0
Tax refunds	-264	-372	-192	-501	-492	-340	-288	84.6	204	-42
Fuel	-125	-240	-117	-364	-440	-240	-216	89.9	224	-51
Other	-139	-132	-75	-137	-52	-100	-72	71.8	-20	38
<b>Clearance revenue 4/</b>	<b>7,953</b>	<b>8,872</b>	<b>8,966</b>	<b>8,092</b>	<b>7,869</b>	<b>6,835</b>	<b>8,042</b>	<b>117.7</b>	<b>173</b>	<b>2</b>
<b>Total expenditure (commitment basis)</b>	<b>16,566</b>	<b>17,746</b>	<b>17,316</b>	<b>16,127</b>	<b>16,864</b>	<b>17,787</b>	<b>17,446</b>	<b>98.1</b>	<b>582</b>	<b>3</b>
<b>Recurrent expenditure</b>	<b>15,673</b>	<b>16,460</b>	<b>15,995</b>	<b>14,829</b>	<b>15,649</b>	<b>16,387</b>	<b>16,494</b>	<b>100.7</b>	<b>845</b>	<b>5</b>
Wages and salaries	7,439	7,837	7,631	6,424	6,651	6,881	6,887	100.1	236	4
Social contributions	701	748	735	601	657	666	671	100.7	14	2
Use of goods and services	2,530	2,547	2,502	2,211	2,291	2,257	2,262	100.2	-30	-1
Transfers	3,394	3,627	3,559	4,068	4,339	5,104	4,887	95.7	548	13
Minor capital	41	52	68	53	58	80	93	115.7	35	60
Interest	178	296	274	231	188	372	192	51.7	5	2
Domestic	161	283	269	225	169		171		2	1
External	18	13	4	6	18		21		3	14
Net lending 5/	1,169	1,029	960	967	1,138	900	1,167	129.6	28	2
Earmarked payments 6/	220	323	265	274	327	126	336	266.5	9	3
Property tax	113	207	131	130	180		130		-50	-28
Transportation fees	107	116	134	145	147		145		-1	-1
Others							60		60	
<b>Recurrent balance (excl. grants)</b>	<b>-4,442</b>	<b>-2,936</b>	<b>-2,800</b>	<b>-2,421</b>	<b>-3,936</b>	<b>-8,029</b>	<b>-4,606</b>	<b>57.4</b>	<b>-670</b>	<b>17</b>
Development expenditure	893	1,287	1,321	1,298	1,215	1,400	953	68.0	-262	-22
<b>Overall balance (excl. grants)</b>	<b>-5,335</b>	<b>-4,223</b>	<b>-4,122</b>	<b>-3,719</b>	<b>-5,151</b>	<b>-9,429</b>	<b>-5,559</b>	<b>59.0</b>	<b>-408</b>	<b>8</b>
<b>Total financing</b>	<b>5,335</b>	<b>4,223</b>	<b>4,122</b>	<b>3,719</b>	<b>5,151</b>	<b>9,429</b>	<b>5,559</b>	<b>59.0</b>	<b>408</b>	<b>8</b>
<b>External financing</b>	<b>3,105</b>	<b>2,921</b>	<b>2,597</b>	<b>2,412</b>	<b>1,746</b>	<b>2,229</b>	<b>1,672</b>	<b>75.0</b>	<b>-73</b>	<b>-4</b>
Budget support grants	2,757	2,318	1,965	1,841	1,776	1,509	1,220	80.8	-557	-31
Development financing grants	347	603	632	571	-31	720	452	62.8	483	-1,563
<b>Domestic financing</b>	<b>2,211</b>	<b>1,286</b>	<b>1,526</b>	<b>1,270</b>	<b>3,400</b>	<b>2,160</b>	<b>3,887</b>		<b>488</b>	<b>14</b>
Net domestic bank financing	634	-486	307	569	1,795	2,160	1,895		100	6
<b>Non-bank financing</b>	<b>1,577</b>	<b>1,772</b>	<b>1,219</b>	<b>700</b>	<b>1,605</b>	<b>0</b>	<b>1,992</b>		<b>387</b>	<b>24</b>
Domestic arrears	<b>1,577</b>	<b>1,772</b>	<b>1,219</b>	<b>700</b>	<b>1,605</b>	<b>0</b>	<b>1,992</b>		<b>387</b>	<b>24</b>
Expenditure arrears	1,577	1,772	1,219	700	1,605	0	1,992		387	24
New arrears	2,493	2,987	2,715	1,967	3,116	1,440	3,554		438	14
Arrears repayment	-917	-1,215	-1,495	-1,267	-1,512	-1,440	-1,562		-50	3
Residual	20	17	-2	38	6	0	0		-6	-108
<b>Errors and omissions/financing gap 7/</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>5,040</b>	<b>0</b>			
Memorandum items:										
Exchange rate (NIS/\$)(period average) 8/	3.89	3.82	3.61	3.59	3.60	3.60				
Nominal GDP (in millions of shekels)	54,353	58,849	58,222	58,363	61,681	55,085	55,085			
Recurrent balance in % of GDP	-7.5	-5.0	-4.8	-4.1	-6.4	-14.6	-8.4			
Overall balance in % of GDP	-9.8	-7.2	-7.1	-6.4	-8.4	-17.1	-10.1			

Source: Palestinian Authority, Ministry of Finance and Planning.

1/ a) The monthly projections are based on the annual budget and seasonal factors calculated, for most aggregates, over the last 5 years, corrected for one-off special transactions.

2/ Revenue is presented on a cash basis and expenditure on a commitment basis.

3/ 90 percent of property tax and 50 percent of the transportation fee collections is due to local government units.

4/ Tax revenue collected by Israel on behalf of the Palestine Authority minus deductions for administration costs.

5/ Deduction by Israel from clearance revenue for outstanding utility bills of local governments.

6/ Withheld (+) or transferred from past collections and/or transferred advances (-).

7/ + = financing need.

8/ Annual data: annual average; monthly data: end-of-period.

Table 2. Palestine--Central Government Revenue 1/  
(In millions of shekels; commitment basis)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020			
						Budget	Actual	change	as a %
<b>Total net revenues 2/</b>	<b>10,931</b>	<b>13,598</b>	<b>12,880</b>	<b>12,256</b>	<b>12,383</b>	<b>8,358</b>	<b>11,832</b>	<b>-551</b>	<b>-4</b>
<b>Net domestic revenue</b>	<b>2,943</b>	<b>4,668</b>	<b>4,158</b>	<b>4,206</b>	<b>3,711</b>	<b>1,523</b>	<b>3,741</b>	<b>30</b>	<b>1</b>
<b>Gross domestic revenue</b>	<b>3,542</b>	<b>5,023</b>	<b>4,419</b>	<b>4,817</b>	<b>4,336</b>	<b>1,863</b>	<b>4,133</b>	<b>-203</b>	<b>-5</b>
<b>Tax revenue</b>	<b>2,354</b>	<b>2,391</b>	<b>2,751</b>	<b>2,997</b>	<b>2,734</b>	<b>1,184</b>	<b>2,524</b>	<b>-210</b>	<b>-8</b>
Income tax	701	647	790	849	747	347	643	-104	-14
Value added tax	1,003	925	1,011	1,198	1,082	444	1,052	-30	-3
Customs	454	621	737	698	664	198	517	-147	-22
Excises on beverages	4	5	5	5	4	3	5	1	13
Excises on tobacco	183	172	194	235	222	185	291	70	32
Property tax 3/	9	22	13	13	14	6	15	1	5
<b>Non-tax revenue</b>	<b>969</b>	<b>2,309</b>	<b>1,404</b>	<b>1,545</b>	<b>1,276</b>	<b>553</b>	<b>1,274</b>	<b>-2</b>	<b>0</b>
<b>Domestic fees and charges</b>	<b>963</b>	<b>2,220</b>	<b>1,394</b>	<b>1,530</b>	<b>1,268</b>	<b>528</b>	<b>1,179</b>	<b>-89</b>	<b>-7</b>
Stamps tax	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Civil registration fees	25	8	4	6	8	8	6	-2	-27
Health fees	66	88	97	103	110	91	91	-19	-17
Health insurance	182	191	203	190	212	90	208	-4	-2
Transportation 3/	107	115	133	139	147	38	145	-2	-1
Agricultural services	3	4	6	6	8	28	6	-2	-24
Local government	4	6	5	4	5	5	5	0	-5
Ministry of Economy	19	17	19	21	19	11	11	-8	-44
Shari'a Courts fees	8	8	9	6	6	5	5	-1	-24
Land registration	139	149	137	134	129	102	102	-27	-21
Ministry of housing	0	0	0	0	4	1	1	-3	-66
Tourist fees	2	3	3	3	3	1	1	-2	-53
Telecommunication fees	55	76	76	79	81	29	29	-51	-64
Ministry of Education	16	17	20	20	21	18	18	-2	-10
High Court of Justice fees	52	54	58	60	65	43	43	-22	-34
Foreign Affairs	1	2	2	2	2	1	1	-1	-31
Licenses	228	721	326	317	115	115	235	120	104
Others	56	762	299	439	333	249	271	-62	-19
Training fees	0	0	0	0	0	0	0	0	-44
<b>Investment profits</b>	<b>5</b>	<b>89</b>	<b>10</b>	<b>16</b>	<b>7</b>	<b>25</b>	<b>95</b>	<b>87</b>	<b>1,186</b>
<b>Earmarked collections</b>	<b>220</b>	<b>323</b>	<b>265</b>	<b>274</b>	<b>327</b>	<b>126</b>	<b>336</b>	<b>9</b>	<b>3</b>
Property tax	113	207	131	130	180	130	130	-50	-28
Transportation	107	116	134	145	147	145	145	-1	-1
Others							60		
<b>Tax refunds</b>	<b>-599</b>	<b>-355</b>	<b>-261</b>	<b>-611</b>	<b>-625</b>	<b>-340</b>	<b>-392</b>	<b>233</b>	<b>-37</b>
Fuel	-494	-237	-141	-364	-440	-240	-216	224	-51
Other 3/	-105	-118	-121	-248	-185	-100	-176	9	-5
<b>Clearance revenue</b>	<b>7,988</b>	<b>8,930</b>	<b>8,722</b>	<b>8,050</b>	<b>8,672</b>	<b>6,835</b>	<b>8,091</b>	<b>-581</b>	<b>-7</b>
Customs	2,921	3,167	3,354	3,472	3,686	2,467	3,828	141	4
Value added tax	2,276	2,686	2,288	2,004	2,147	2,017	1,838	-310	-14
Purchase tax	-6	-10	-5	-14	-16	6	-15	1	-6
Petroleum excise	2,774	2,971	2,904	2,481	2,628	2,282	2,364	-265	-10
Income tax	23	36	180	71	225	49	76	-149	-66
Other	0	80	2	36	0	14	0	0	
Memorandum items:									
Clearance revenue adjustment	-35	-58	244	41	-803		-49	754	-94
Arrears on tax refunds	335	-17	70	110	133		104	-29	-22
Accrued revenues adjustment									
Net revenue (cash basis)	11,231	13,523	13,194	12,408	11,713	8,358	11,887	174	1

Source: Palestinian Authority, Ministry of Finance and Planning.

1/The monthly projections are based on the annual budget and seasonal factors calculated, for most aggregates, over the last 5 years, corrected for one-off special transactions.

2/ All revenue is the same on a commitment and on a cash basis except for clearance revenue and tax refunds.

3/ 90 percent of property tax and 50 percent of the transportation fee collections are due to local government units.

3/ Refunds on VAT collections and on customs fees and charges.

	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
						Budget/1	Actual	Actual as a % of budget
						Central Administration	1,330,460	1,489,395
Security and Public Order	4,250,624	4,419,289	4,423,095	3,450,129	3,870,696	3,691,895	3,810,318	103%
Financial Affairs	1,800,011	1,714,093	2,104,918	2,782,530	3,429,960	3,714,142	3,243,271	87%
Foreign Affairs	257,332	282,444	287,677	355,699	349,272	330,823	313,812	95%
Economic Development	362,394	336,712	434,006	456,730	434,928	528,335	402,308	76%
Social Services	5,428,489	5,832,332	5,991,269	6,476,969	6,864,779	7,369,953	6,237,623	85%
Cultural and Information Services	233,204	223,088	274,993	292,160	387,023	392,741	303,263	77%
Transport and Communication Services	88,545	86,505	94,083	94,447	106,492	124,803	94,954	76%
<b>Total</b>	<b>13,751,059</b>	<b>14,383,859</b>	<b>15,186,105</b>	<b>14,857,826</b>	<b>16,423,647</b>	<b>17,299,931</b>	<b>15,950,306</b>	<b>92%</b>

Source: Palestinian Authority, Ministry of Finance and Planning.  
1/ Before the approval of the 2020 emergency budget

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
<b>Domestic bank debt (stock)</b>	<b>5,727</b>	<b>5,541</b>	<b>5,224</b>	<b>5,034</b>	<b>5,452</b>	<b>7,476</b>
Loans	3,120	3,144	2,834	2,401	3,262	4,598
Short-term	484	432	492	505	2,079	1,891
Long-term	2,636	2,712	2,342	1,896	1,183	2,707
Overdrafts	1,693	1,473	1,478	1,687	1,091	1,631
Petroleum Authority 1/	862	872	859	896	1,049	1,046
Other public institutions 2/	52	52	52	51	51	201
<b>Net domestic bank financing 3/</b>	<b>634</b>	<b>-486</b>	<b>307</b>	<b>569</b>	<b>1,795</b>	<b>1,895</b>
Loans and overdrafts	1,251	-185	-317	-190	418	2,024
Other domestic bank financing 4/	-617	-301	624	759	1,377	-129
<b>Domestic non-bank financing</b>	<b>1,577</b>	<b>1,772</b>	<b>1,219</b>	<b>700</b>	<b>1,605</b>	<b>1,992</b>
Expenditure arrears	1,577	1,772	1,219	700	1,605	1,992
New arrears	2,493	2,987	2,715	1,967	3,116	3,554
Repayment previous years' arrears	-917	-1,215	-1,495	-1,267	-1,512	-1,562
<b>Total domestic financing</b>	<b>2,211</b>	<b>1,286</b>	<b>1,526</b>	<b>1,270</b>	<b>3,400</b>	<b>3,887</b>

Source: Palestinian Authority, Ministry of Finance and Planning.  
1/ Bank loans to the Petroleum Institute.  
2/ Bank loans to other budgetary institutions.  
3/ Change during the period in the stock of debt held by the banks; From table 1b.  
4/ Calculated as net domestic bank financing minus bank loans and overdrafts.

<b>Table 5. Palestine: Domestic Arrears</b> (in millions of NIS)						
	<b>2015</b>	<b>2016</b>	<b>2017</b>	<b>2018</b>	<b>2019</b>	<b>2020</b>
<b>New arrears for the period:</b>						
Net revenue commitment basis	10,931	13,598	12,880	12,256	12,383	11,832
Net revenue cash basis	11,231	13,523	13,194	12,408	11,713	11,887
New revenue arrears for the period	-300	75	-314	-152	670	-55
<b>Clearance revenue:</b>						
Clearance revenue commitment basis	7,988	8,930	8,722	8,050	8,672	8,091
Clearance revenue cash basis	7,953	8,872	8,966	8,092	7,869	8,042
Clearance revenue arrears:	35	58	-244	-41	803	49
<b>Tax refunds:</b>						
Tax refunds commitment basis	599	355	261	611	625	392
Tax refunds cash basis	264	372	192	501	492	288
Tax refunds arrears	335	-17	70	110	133	104
Other revenue arrears	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
Recurrent expenditure commitment basis	15,673	16,460	15,995	14,829	15,649	16,494
Recurrent expenditure cash basis	13,385	13,936	13,680	13,157	13,036	13,320
New recurrent expenditure arrears for the period	2,287	2,524	2,314	1,672	2,613	3,174
Development expenditure commitment basis	893	1,287	1,321	1,298	1,215	953
Development expenditure cash basis	687	824	921	1,003	712	572
New development expenditure arrears for the period	206	463	400	295	503	380
<b>Total new expenditure arrears for the period</b>	<b>2,493</b>	<b>2,987</b>	<b>2,715</b>	<b>1,967</b>	<b>3,116</b>	<b>3,554</b>
<b>Stock of previous years' arrears beginning of the period 1/</b>						
Private sector		1,569	1,328	1,542	1,419	2,106
Other		244	212	458	1,392	2,410
Repayment previous years' arrears	-917	-1,215	-1,495	-1,267	-1,512	-1,562
Stock of previous years' arrears at the end of the period	-917	598	44	733	1,298	2,954
<b>New arrears current period:</b>						
Tax refund arrears	335	-17	70	110	133	104
New expenditure arrears	2,493	2,987	2,715	1,967	3,116	3,554
Total new arrears current period	2,828	2,970	2,784	2,077	3,249	3,659

Source: Ministry of Finance and Planning.  
1/ Reflects the part of the stock of arrears that is carried over in the accounting system from the previous year.



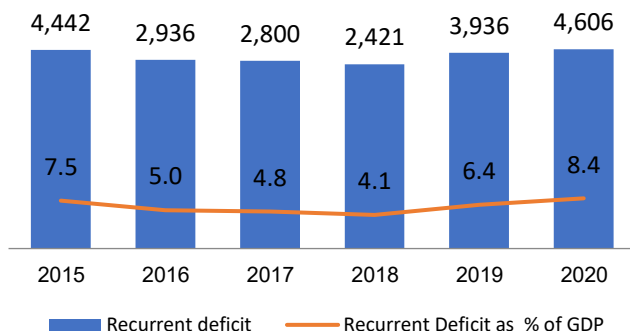
<b>Table 6. Palestine--External Financing</b> (In millions of shekels)						
	<b>2015</b>	<b>2016</b>	<b>2017</b>	<b>2018</b>	<b>2019</b>	<b>2020</b>
<b>Total external financing (net)(Stock)</b>	<b>3,105</b>	<b>2,921</b>	<b>2,597</b>	<b>2,412</b>	<b>1,736</b>	<b>1,672</b>
<b>Grants</b>	<b>3,105</b>	<b>2,921</b>	<b>2,597</b>	<b>2,412</b>	<b>1,736</b>	<b>1,672</b>
<b>Budget support</b>	<b>2,757</b>	<b>2,318</b>	<b>1,965</b>	<b>1,841</b>	<b>1,766</b>	<b>1,220</b>
Arab donors	1,288	814	524	1,091	876	132
International donors	1,469	1,504	1,441	750	890	1088
<b>Development financing</b>	<b>347</b>	<b>603</b>	<b>632</b>	<b>571</b>	<b>-31</b>	<b>452</b>
<b>Loans (Stock)</b>	<b>4,181</b>	<b>4,018</b>	<b>3,626</b>	<b>3,882</b>	<b>4,210</b>	<b>4,259</b>
Budget support	4,181	4,018	3,626	3,882	4,210	4,259
Arab institutions	2,415	2,332	1,964	2,120	2,555	2,624
International and regional institutions	1,318	1,269	1,191	1,276	1,162	1,084
Bilateral loans	449	416	471	486	492	551
Development financing						
Amortization						
Memorandum item						
Exchange rate (NIS/USD) avarege	3.89	3.82	3.61	3.59	3.58	3.45

Source: Palestinian Authority, Ministry of Finance and Planning.

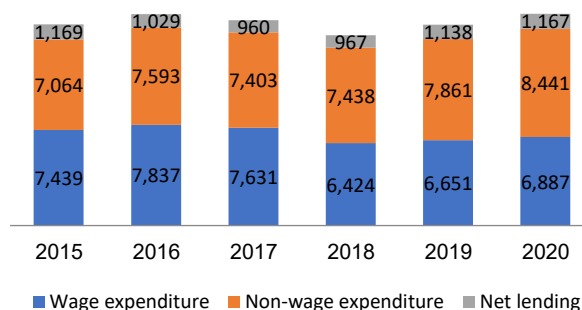
## التطورات المالية بالرسوم البيانية

### Fiscal Developments in Charts

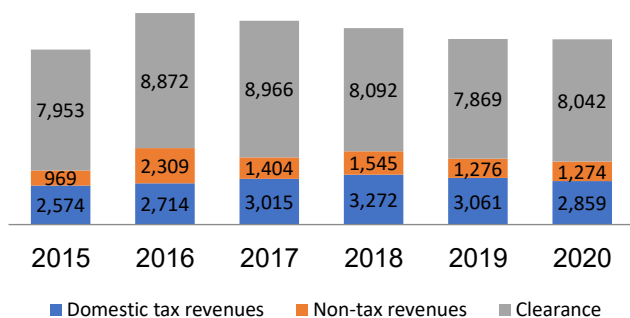
#### Recurrent Deficit - In NIS million -



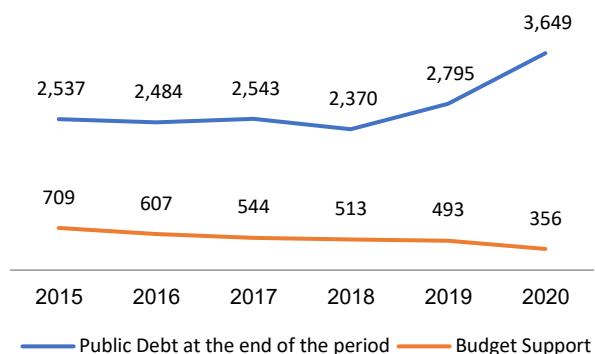
#### Expenditure



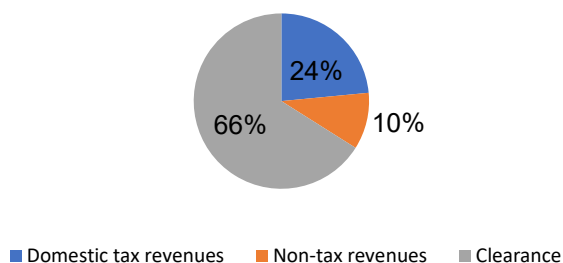
#### Revenues - In NIS million -



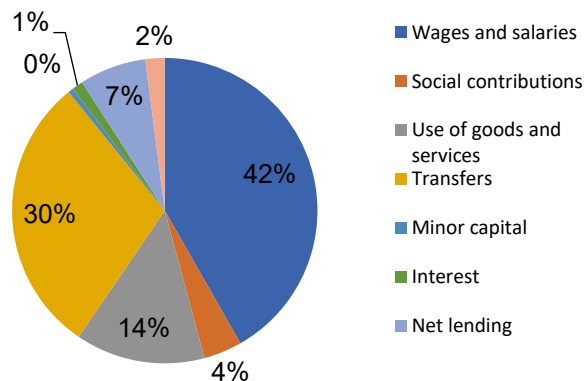
#### Public Debt vs. Budget Support - In USD million -



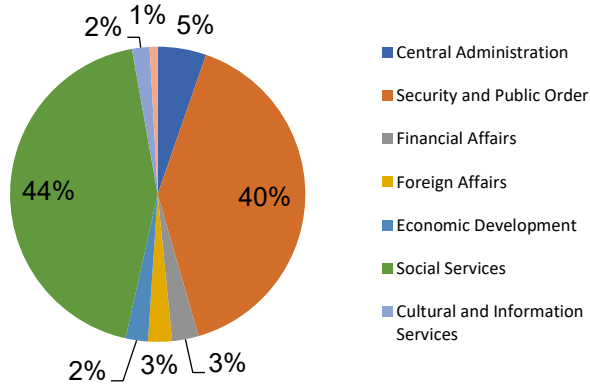
#### Government Revenue Composition 2020



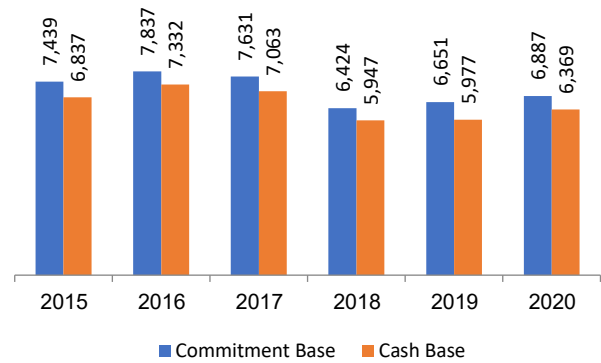
#### Expenditure Composition



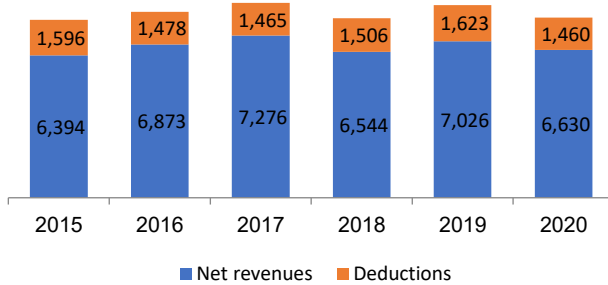
### Wages Expenditure by Function



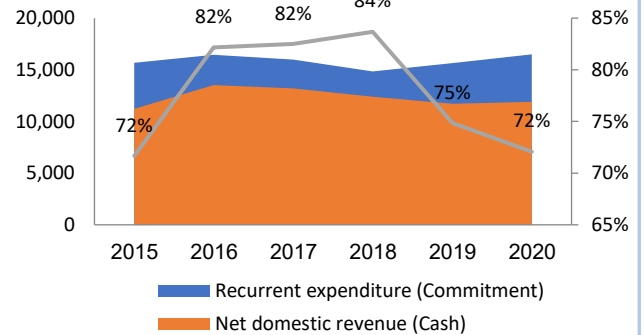
### Wages and Salaries



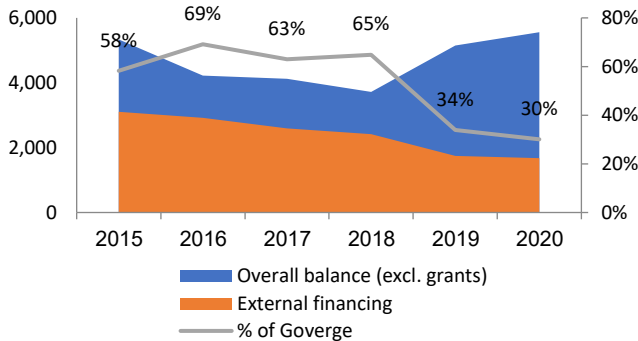
### Clearance Rev. & Deductions - In NIS million -



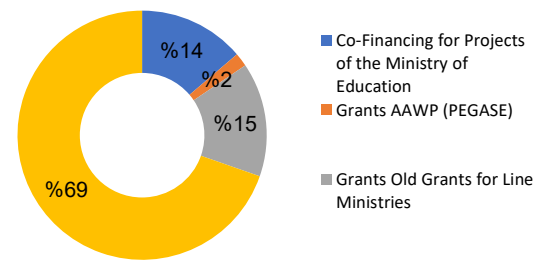
### Expences Coverage Ratio From Net Revenues



### Deficit Coverage Ratio of External Support



### Development Financing by Source 2020 - NIS 451 million -



### Budget Support by Source - NIS 1.2 billion -

